



کفر علی
الحاجزاد علی باب البرکات

مطالع
سعدی
دو سطر
عمرها
العلی



٥٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

حامد المزل ما منع لا اعطاه ولا معطي لا منع شاكر المزل ما تقبل ما قضا ولا
 معارض لما منع ومصلح لما منعه الشريعة الشريعة بالاشارة العلية وكلما
 رسول الله اسند الكتاب برب السبحة وعلى في التمام الدلالة على العرفاء
 باظهار الصواب على الذب انهم بهم باحسان اليوم السوار والحب ما دام دور
 الانظار على افكار النظار وما ثبت الا حكام والا نزام على صفا السبل والنهار
 وبعد فيقول المبدع المبدع السيد محمد بن الحاج محمد الكفوري فانه بها الله بالنعوذ
 الدينوي والا فري ان عدم الخلاف المستعمل الاداب لكانت على ثباتنا وفنا
 لطيفا جامع بين المعقول والمنقول نافع في الوصول الى مدارك الحصول
 وصنف فيه كتب معتبرة وزبر مطولة ومختصرة وحررت فيه رسائل معتبرة
 ودفا من مبدولة وكانت الرسالة من مصنفات الامام الفاضل والهام الكامل
 من اول نور الطريقة المحمدية وتظهر اكرار الحقيقة الاحمدية في البركوي جراه
 الله بالمرء السرمي مختصة في زيننا بثمان على نفايس الفوائد وعرائس
 المفاهيم وكان سرها في الخبر المختف والتحريم المدقق عدة العلماء المتأخرين
 زبدة الفضلاء المتبحرين احمد بن محمد الغارباوي ستم الله الرب الهادي حانه
 قصب السبق في المفاهيم وبلغ نهاية الرتبة في كشف الاسرار ولم يسمع
 احد يتعدى بما يدل في المناظرة صعبا وبكثف غزيرة مما ينشأ بها

حدائق

حدائق ذلك لا تجد حواس بكشف غمواش تفصل المحلات بين المعصيات
 نشر الطوبى انظر الكونيات مثله على فوار استغفرتا من مصنفات المتقدمين
 محتوية على زواجر انتقدتها من مؤلفات المتأخرين منصف لسان الفكر انفا تر وظهر
 للذهبن القاهر من تحقيق المعقود ودفع الردود فرغت وان لم يكن في هذا
 الصدور ولم يدخل مع القادرين عليه في العدد لعل البصاعة وكثرة تشتت
 الحال وكان القوة وثق الكمان في ضعف البان منوكلات على الله المعطي السبل ومعتصما
 بالكرم الوفى لخير السبل في فاء الكثرة من التوجيه ودلاقتا فان لم يقصد
 بذلك الاخراف في طريق الانفس بل ارشاد الطلاب والبحث مع اولي الالباب لاظهار
 الحق والصواب اذ في حل المسئلة اقوى درجه في جهاد الفراء والجهاد في هذا
 في هو منصف بالركاء والفتنة منصف انه اذا طلع على خطا هو سريته
 بدليل غماض وعنفواني في الجار الخطايا المعترف والعقود والجر المعترف
قوله مدلوله انه الناقل الى الذي في شرارة النقل ويرى النقل لنقل ما يحكي
 ونزول الكلام في الدعوى اي لا يكون لكل منها مناظر بالفعل لم ينقل اوله في شيء
 اصلا بالفعل وفي نظرات اول فلان توقف المناظرة بالفعل على النقل والادعاء
 بالفعل لنبوء وانما توقف لو كانت تعقبي الكلام كنهه ثم ايضا كيف ان جرد العلم
 في كل من المناظر صميم صميم صاحبها في مناظرات بعض علماء المناظرة
 بالكتاب الله الامام على النقل والادعاء على العلم في الحكم والحق او يجعل الام
 منها او يدعي ان الكلام في المناظرة بالكتابة فان قلت انه المناظرة تعقبي
 الكلام فينت انه لم لا يجوز انه يحصل بدونه الكلام علان كونه غرضا لا بوجه

ولا لا ينصرف بدونه الكلام
 ولا لا ينصرف بدونه الكلام
 ولا لا ينصرف بدونه الكلام

الحصول بالفعل بل قدوة كاذبة فيغيرهم اما ثانيا فلانه يجوز ان يكون النافذ
والمترعى من افعال الفعل وان لم ينقل ولم يدر شيئا بالفعل كما في صورة المنا
التي هي الا ان يدعى الادعاء في المناظر او يحصل بخصص المناظر ههنا بالفعل او
يعلم الادعاء من الصوري والحقيق فليست مل واما ثالثا فلانه لا يخفى ان اذا
كان المراد بالمناظر هو الباحث بالمعنى الرابع للبحث على كسب في لايتم الغريب الا
ان يقال يجوز الكلام حينئذ نسبيا على كون المناظر في المتن ايضا بالمعنى الرابع
حينئذ يتم الترتيب كما لا يخفى واذا كان المراد بالمناظر هو المتأمل او المتفكر او المعنى
الاخر من كل اى ما يطلق عليه لفظ المناظر فعدم كونه النافذ والمترعى مناظرا بالفعل
بمنه للمعنى المعاني مالم ينقل ولم يدر شيئا بالفعل منوع والمستطاع لا يخفى
فليس **قول** من المتن صميمي اذ من الشخص صميمي الذي من مزاها الخاص
او الذي من مزاها الخاص لان الشخص لا يكون متخا صميمي بالفعل مالم
يخالف كل واحد منها الاخر ولا شيء من ذلك قبل النظر بالبرهنة فليغيرهم ثم اعلم
بانه لا بد ههنا من التفسير بحسب كونها من متخا صميمي للابد والاشكال
بمثل نظر المتخا صميمي لا في حيث انهما متخا صميمي بل من حيثية اخرى في احد
طرق النسبة او في طريقها بلا تكلم **قول** وكنتي من ذلك اى كنتي من النقل
والادعاء والخاصة بوجود قبل النقل والدعوى الى ان الكلام ههنا
فيما قبل الشروع فيها **قول** فاما ان يسلل او يدور او ينتهي فالاول
لأن بالملان على ما بين في حكمه فغيره الاخر غير المناقضة بمنزلة يكون لذلك
ايضا كذا باعتبار قوله الاول او ادعاء الاول والحاصل ان الاشارة الى الشريطة

لما في المرتبة الاولى من النقل والدعوى بدلال كلمة اذا فانها لا تقبل في
المعنى فليكون بعض حال المناظر مآ في المرتبة الاولى من مزاها بالكتابة فليكون الكلام
قاصر كما لا يخفى ويكنى ان يقال ان تركه لا يضره فانه يعلم بالمقابلة ثم ههنا بحث
اما اولاه فلانه كلمة اذا ليست قطعية الاستعمال في الاستقبال بل قد تكون
مستعملة في الماضي كما في قول المتكلم حتى اذا بلغ بين السديين وفي الاستمرار
كما في قوله واذا القوا الذين اسوفوا لستم على ما مضى فليكن ههنا
ايضا مستعمل للاستمرار فلا دلالة لها على ما ذكره الله تعالى اذ يدفع بالاصل
واما ثانيا فلانه اذا كانت كلمة اذا لا تقبل ههنا لخص الكلام من ينقل
او يدعى بعد تكلم المعنى بكلامه بهذا فانه الاستقبالية والماضوية انما تعتبر
من زمان الكلمة اصلا على ما مضى فلا يشترط الشريطة لا قبل التكلم اصلا فليكون
الكلام قاصر قطعاً اللهم الا ان يقال الكلام منى على تغزير الحاصل منزلة غير
الحاصل او يلتزم ذلك ويحمل الكلام على المقابلة **قول** وانما لفظ النظر
ان السالبة خارجة عنه بعد المعنى **قول** مطلقا اى سواء كان نظرا او يدبرها
خفيا او جليا وسواء في بالدليل والنسبة ولم يأت شيئا منها **قول**
بالاستدلال بموافقة الدليل مطلقا وما نقل عن صاحب المعجزة ان الاستدلال
ما يكون بالافق الى ان التعليل ما يكون بالقي فلا يفتقر اليه نعم قد يخفى اذا
استعمل في مقابلة التعليل كما قال بعض الفضلاء ثم انظر الى بيان النسبة
بالنسبة في داخل ههنا كما هو المنكب للفظ الاشياء اللهم الا ان يحمل الاستدلال
والاشياء على ما هو الاخر من الصوري والخصص او يعتبر التفسير في كل منها

قوله فاذا اراد الاول ان ياراد المعنى بالبحث بالبحث الدال عليه
 لفظ الباء في الذي في تعريف المناظر بالباء لاظهار الصواب للمعنى الاول
 في معانيه الاربع وهو معناه اللغوي الذي هو التفتيش فلا يكون التعريف
 اي تعريف المناظر بالباء لاظهار الصواب كما هو لفظ الصواب في المقام ما نفا
 لا غيا لصرفه على النظر في احد طرفي النسبة والنظر في طرفيها بل انكلم
 والحال ان التعريف يجب ان يكون ما نفا لا غيا **قوله** لصرفه اي لسرفه لتعريف
 المذكور على النظر في المناظر في احد طرفي النسبة اي في غير ان يخاصم معه احد
 والا فجميع افراد المناظر يمكن ان يكون الضمير للاول والنظر في طرفي
 ظاهره وكذا الحال في سائر نظائره ويمكن ان يقال يخرج النظر في احد طرفي
 النسبة بقوله لاظهار الصواب بناء على انه ليس لاظهار الصواب وكذا يخرج
 في النظر في طرفي النسبة **قوله** وانظر في طرفي النسبة ان اراد به
 المناظر في النسبة في ان واحد فهو غير متحقق وان اراد به المناظر في
 طرفيها في اثنين متحد مختلفين فهو في المعنى ناظر ان على انه داخل تحت
 قول النظر في احد طرفيها الاخر ايضا طرفي النسبة اذا المناظر في احد طرفي
 في النسبة قد يكون ناظرا فيه في زمان اخر **قوله** بل انكلم الظاهر انه متعلق
 بالمعطوف فقط ثم انكلم اما حقيقي وهو التفتيش حقيقة واما ما علم
 منه ومن انكلم في كماله كالبينة وعلى كلا التقديرين النظر اما مطلق
 او مقيد بكونه لاظهار الصواب فمنها اربعة صور احدها النظر مطلق
 في طرفي النسبة بل انكلم حقيقي والثانية النظر بل انكلم اصلا والثالثة

ط في ص

قد يكون ناظرا في طرفيها
 الاخر ايضا في زمان اخر

النظر

النظر لاظهار الصواب بل انكلم حقيقي والرابعة النظر لاظهار الصواب
 بل انكلم اصلا فان كان المراد به الاولي واليحيى قصد في التعريف على النوع
 كيمانه اعني فيه فيكون لاظهار الصواب وان كان الثالثة فقصد
 عليها كمن لم لا يتم ان ليس من الافراد كيف ان اكثر المناظر ليست
 بالنظر بل كالتب او بالتصفيه وادعاء انها ليست من المناظر اصطلاحا
 فليس بالتعريف بقول الخول وان كان المراد به الرابعة فقصد في عليه
 مسلم ايضا كمن هذه الصورة ليست بمحققه فانه لا تنصو اظهر الصواب
 بدونه الاعلام ومادة النقص يلزم ان يكون في المحققا فانه قلت كونه
 اظهر الصواب غير ضالا يوجب الحصول على قصده كاف فيه لا يقال انه
 على غائية وسعي ليست بعقده لانه متقدم بحسب الوجود لانا
 نقول اننا لم نقل انه الغرض هو المقصود حتى يرد ما ذكرتم بل قلنا
 في كونه اظهرا غرضا بل في قصده كونه حصولا او لم يحصل قلت لا وجه للقص
 ان يرد اخذ في ملك حصول المقصود وتوفي زعمنا انما هو لا يبادر
 بتحقيق فلا يكون مادة للنقص فليست بل **قوله** على المتأخر مل
 مطلقا او كوا كما انكلم او بدونه او دخا فيهم احد او لم يخاصم وروى
 كان لاظهار الصواب ولم يكن ثانيا راجع في الحاشية معناه في التعريف
 يكون احصا وكذا الحال في الثالث تدبر انتم يعني ان اهل المناظر همنا
 على المتأمل مطلق بكون التعريف بالبحث لاظهار الصواب احصا او المرف
 ح بمواضع ما سواها والصواب وغيره وكذا الحال ان حمل المناظر

على المنع اصطلاحاً على ما ينبغي هذا ويمكن ان يقال ان قول المنع
 في الحقيقة ليس توفيقاً للمناظر بل هو تعيين لما هو المقصود منه ههنا
 وهو ما يكون لا ظاهراً بل هو تعيين لما الصواب وان كان في تعميم
 ما يكون لا ظاهراً الصواب ويحكم ان يكون وجه الامر بالتدريج
 الى هذا **قوله** وان اراد الثاني ان اراد معنى الثاني للبحث وهو حمل
 شئ على شئ وانما مطلقاً **قوله** لصرفه على ما سبق قد سبق عليه وسبق
 ايضا ان السالبة خارجة عن المعنى الثاني فصرفه على ما سبق ممنوع اللهم
 الا ان يقال ان ما سبق بعض ما ينفرد به النظر في ثبوت النسبة **قوله**
 لعدم صرفه على المناقضة يمكن ان يقال ان النور ههنا ليس توفيقاً
 مطلقاً للمناظر بل توفيقاً للمناظر في مقابلة الخضم بوزنية المقابلة فالمناقض
 ليس من اراد الموقف فلا يضر وجهه عن الموقف وفيه المناقض والمعارض
 ايضا ليس من اراد فيصرفه فلا يضر وجهه ويمكن ايضا ان يقال ان عدم صرفه
 عليه وانما لم يصدق ان لم يكن له حكمي في شئ فلهذا لم يصدق ان لم يورد
 المنع ولذا قبل ان لا ترتب مورد معلومة اللهم الا ان يقال ان هذا حمل
 بدون التكلم فيجب ان يكون لا ظاهراً الصواب ويدعى ان المراد بالحمل بالنكاح
 ويمكن ايضا ان يقال ان النور ههنا ليس ايراد توفيقاً جامع وما ينفرد
 بتعيين المناظر عما عداه فهو لا يقتضي الى ما يقبض **قوله** اللهم الا
 ان يحمل الى في عبدة التوفيق على المناقض فانه وان لم يكن له حكمي
 على شئ حقيقة الا انه حكمي على شئ صورة **قوله** لصرفه على ما سبق

اذ لا اعتبار في الفهم بل يكون
 لاظهار الصواب

قد سبق

قد سبق ما سبق ثم المراد بعض ما سبق كما في سبق وهو ههنا المناظر في احد
 طرفي النسبة بالنكاح والاستدلال واما المناظر بالنكاح او الاستدلال وكذا المناظر
 في طرفيها بالنكاح اهلاً فلا يصدق عليه التوفيق وان قال **قوله** لعدم
 صرفه على المناظر قضية اي على المناقض فيذكر ثم ان عدم صرفه عليه في
 وجهين الاول ان ليس في المناقضة اثبات النسبة والثاني انه ليس فيها استدلال
 الا انه يمكن رفع الاول بحمل الانباء اعم من الصور والحقيقة كما جعل الحمل
 فيها ليس ولا يمكن رفع الثاني بحمل الاستدلال على اعم من الصور والحقيقة
 اذ لا ينفذ ذلك لعدم صرفه حينئذ على المناقض بالمناقضة المجردة قطعاً
قوله على المناقض المجردة فيه نظراً فانما للثاني استدلالاً على ان منه واراد
 لا على ما افاده بعض الفضلاء اللهم الا ان يقال ان الاستدلال ههنا ليس
 في حقيقته كونه مناقضاً بل في حقيقته اخرى والكلام في الاول على انه كونه
 ان يكون وورود المنع بهيئة فلا استدلال في اصله في النقض بمثل صفته
 الصورة فليست مثل **قوله** اللهم الا ان يحمل الى كونه المناقض في
 الاول **قوله** على التميز في الاول وهو الباحث او التاكيد في الثاني
 وهو قوله لا ظاهراً الصواب في كونه مستدكاً **قوله** بحيث يكون مستدكاً
 اي حق في المناظرة او مجرد المناظرة بمعنى النظر بالعبارة في المنها صهيبي
 في النسبة بين الشئين اظهاً للصواب على فياكي ما سبق وكذا في نظائره
قوله ان حمل قوله ان نقل خبر الخ على الكلية فيه انه يرد الاستدلال بالمناقض
 اذا نقل ثبوتاً في سنة او في تنويره وان قيد المناظر بالحجب على المعنى الثالث

فالجواب مجمع ان مكان العام المقيّد بجانب الوجود لا يمنع ان مكان
 الخاص والاشكال يترجى الطلب في بعض الصور وانما لم يقدح
 كما قال غيره لئلا يشك في عدم الوجود في بعض الصور وذلك لان
 الخصم بما يجزئ منه من دفع صحة النقل ويما يجزئها من كنهها
 بخصوص الفاد او بشي خلاصته فلهذا لا يجب عليه طلب الصحة
 وعلى الشاذ لا يجب عليه طلب الصحة بل يجوز ابطال النقل ايضا بسبب الفاء
 او بسبب خلافه فهذا يحتمل ان يكون الجواز ههنا بمعنى الاحكام الخاصة حيث
 لا يجب على الخصم طلب الصحة في كل الصور بل جاز في النقل ايضا عند جاز
 لغويا كما ساء **قوله** لا غرض اذ في غرض المناظرة يعني فقط او فقط
 ومع غرض المناظرة فليسا **قوله** طلب الصحة بان يقول اطلب منك شيئا
 نصيحي هذا النقل او صح نقلك هذا او اطلب منك شيئا هذا وبيّن هذا
 نقلك هذا او اطلب ممنوع او لا نسلم انه قال كذلك فلا يجب ان يكون
 ذلك الطلب بلفظ الطلب او بلفظ النصيحة او بلفظ حقيقة او مجاز
 بل يجوز ان شاء **قوله** بل يجوز ان يطلب الصحة بنفسه بان يرجع الى
 ما نقل عنه ثم ان هذا الكلام يقتضيه ان يكون النظر في النسبة بل الكلام
 فاحد الطرفين من امر المناظرة وقدرة فليس من الاختيار فليسا **قوله**
 وانت خبير لو وان خبير بان اذا عرفت المناظرة بما عرفت انما فيها
 سبق فالاول وما فعل المصنف في المقام مقام ما يجوز للخصم ومنه الطلب
 بنفسه فاذا قيل بكونه من المناظرة يكون الكلام قاطرا وهو موافق

بوجوبه

قوله او غير ذلك كمالا طمنا
 والتقليد والتقليد

لعدم

لعدم جواز الطلب بنفسه واذا عرفت بموافقة الكلام قاطرا
 من الجانبين اظهار التصوب فالاول ما فعل المصنف في الطلب بنفسه
 لا يكون مما يجوز للخصم المناظرة حيث انه مناظره والكلام فيه
قوله لانه اي ما فعل البعض في الطلب بكونه من المناظر **قوله** لا يجب
 بالمناظرة اي بمقام المناظرة سواء عرفت بموافقة الكلام او بالنظر
 بالبصرة او اما الاول فلفظ واما الثاني فلان اظهار التصوب انما
 يظهر في الطلب من المناظر ولا يخفى ان الكسب بالمناظرة والخصومة انما
 هو الطلب من المناظر لا تقيد بكونه من المناظر والمقصود به ان الشاذ
قوله لانه الا وحق لقوله فالدليل في اوقيته له نظرا وانما هو
 لا يستلزم الدليل **قوله** فلا يطلب منه ان قلت بهذا يقتضي الوجوب
 قلت المقي طلب الصحة من المناظر لا ان يقول يجوز طلبها منه وبينه ما فرق
قوله ان يمنع النقل منعها جازا لغويا ان اراد منع النقل منعها جازا لغويا
 فهو داخل في اطلاق قوله فلا يطلب الصحة اذ لا تقيد فيه بكونه بلفظ
 الطلب او القوة كما مر وان اراد غير هذا المعنى فليتر البس **قوله** وينقض
 نقضا شبيها وهو ههنا ابطال النقل بخصوص الفساد مثلا اذا نقل
 الشاذ عن الاخرى ان قال التكوين صفة حقيقية فيقول الخصم هذا القول
 منه غير صحيح لانه ذهب الى التكوين او اعتباري وهذا القول ينافيه
 فان الحقيقة يقال للاعتباري **قوله** وبما عرض معارضة نقد برية
 وهي ههنا ابطال النقل بواسطة انباء تقيد بالفرق بينها وبين

استعمال لفظ المنع
 في طلب نصيحي النقل
 مجازا لغويا صر

النقض الشبهى هو ما هو انه يزعم من المعارض فرض الدليل على النقل
 من جانب النافذ وفي النقض الشبهى لا يزعم ذلك مثلاً اذا قال المناظر
 قال المنكسر كل شيء من كسب من السبيل والصورة فيقول الخصم فرض
 علم عندكم ريدوا على قولهم هذا وعندنا دليل والى على عدم قولهم
 هذا وهو انهم من حواجز كسبهم بانه لا جسم مؤلف من الجزاء الذي لا
 يتجزأ **قوله** منعا محاذيا وهو طلب الدليل على مقدمة الدليل
 بهما والى الدليل كقولك هذا المدلول لم يسمى مقدمة ولبلال المنع
 المحاذي والخوف للمنع المستدل المدلول ايضا كذا يتقدم المقدمة في النظم
قوله ونقض الظاهر ان النظم للنقل فغيره نقض النقل نقضا حقيقيا
 غير منقوض وان كان مدلا كما لا يخفى فانه كما ان النظم للنظم كقولك
 ويجوز نقض الخصم دليل النقل في قطع النظر عن ان نقض لا يبقى
 حينئذ وجه ترك المنع الحقيقي اذ يجوز للخصم ايضا منع بعض مقدمة
 دليل النقل مثلا او كلها منعا حقيقيا اذا كان النقل مدلا فليست بل
قوله اذا كان النقل مدلا فانه الكلام في النقل المجرد لا في المدرك كما انما
 فيمكن الا ان يقال هذا من غير اطلاق المعنى فيمكن ان يجعل النقل على النقل
 المعنى بتعريف غير مناسب للطلب او يقال الكلام في النقل المجرد عن التعريف
 لا في المجرد عن النقل الدليل ويتجلى الدليل ليس بتعريف فتأمل
قوله فثبت ان منقذ جواب السؤال (مقدر تقرير السؤال) ان يجوز
 للخصم طلب صحة المنقذ ايضا فلا ينبغي ان يجعل قوله فقط على المعنى

المذكور ايضا وتقرير الجواب ان عدم الجواز في طلب صحة المنقذ
 ليس لانه ثبت ان منقذ او اما صبيته اخرى فيجوز فيكون المراد صحتها
 عدم جوازها في تلك الحثية فقط ثم كما فيها مظنة ان يقال ان طلب
 صحة المنقذ من صبيته اخرى معنى خارج جازع المقام فيكون الكلام
 قاصرا على الام اجاب عنه في الحثية مهننا حيث قالوا اما من صبيته
 انه ملتزم صحة فهو داخل في المدعى وحاصله ان الحثية الاخرى
 التي يجوز الطلب لبيت الاول ملتزم الصحة فهو من هذه الحثية
 داخل في المدعى وبعبارة **قوله** في الوظائف المذكورة اي المذكورة
 في الكتاب او لا فيمكن ان يكون كسب القوم والحق نقض وتكلف
 فالاول في الموضوعات الموجهة او ان يقتصر على الموضوعات او
 ان يترك راسا **قوله** لكن هذا اي هذا الحد لا يستقيم على تقرير كل الشرطية
 على الحقيقة كما هو المتعارف على ما تروى عدم المتقابلة لانه يجوز طلب
 صحة المنقذ في بعض الصفات كما انما ملتزم الصحة داخل تحت
 كلية الشرطية فلا يصح قوله فقط **قوله** فلنا مللنا اشارة
 الى الصورة المذكورة لبيت داخل تحت الشرطية فانه عدم
 التزام الصحة مأخوذة في معنى النقل فانه حكايه الكلام عند
 غير الغير لا التزام يستقيم هذا الحد على تقدير ذلك الحد **قوله**
 ان لم يوفقنا مثال هذه الشرطية عالية لا تحتاج الى البراءة قاله
 شارح المطالب وقال الفاضل محمد السندري في شرح الخطبة

مثل هذا الشرط مستغن عن الجزاء لتقدم ما يقع وقال الرضوي في الحروف
 انه لا يكون لمثل هذا الشرط جواب لفظا واما في حيث المعنى فالذكر
 يتقدم عليه جواب لفظا ولا يجوز ان يكون المتقدم جوابا لفظا
 لاقتضاء الشرط صورة الكلام وانما **قوله** معرفة مناسبة للمطلب
 جواب السؤال بورد في هذا المقام وبهذه الازمنة اريد بالمعرفة
 مطلقا المعرفة فلا يستقيم على تقدير حمل الشرطية على الكلية اذ قد يجوز
 للمطلب الصحي ولو عرفها كما اذا كان السواء ظنيا والمطلب
 بعينها وان اريد بالمعرفة الحقيقية كما اذا عرفها معرفة حقيقية فكلما
 فالتقدير فالتقدير فانه قد لا يجوز الطلب مع انتهاء المعرفة
 الحقيقية كما اذا عرفها معرفة ظنية وكما المطلب ايضا ظنيا وحاصلا
 الجواب ان المراد بالمعرفة المناسبة للمطلب سواء كانت حقيقية او
 ظنية **قوله** ولم يكن بد من اولى استناد منه الى الكلام
 حذف ويجوز ان يكون المعرفة اعم بطريق المسامحة او التعليل لكن
 الكل خلافا للفظ والنكتة في الكتابه كمن يشر اليه **قوله** وان عرفنا
 معرفة مناسبة للمطلب فلا يتصور طلبها وفيه نظر فانه يجوز الطلب
 للاعتناء المقصود منه اظهار الصواب ايضا اللهم الا ان يكرر
 الكلام على الجواز على الوجهين لا يثبت ان الطلب في تلك الصور
 كلها ليس على الوجهين لا يثبت ان الطلب في تلك الصور
 او بالتصور مراد به الحضم المناظر او بكليهما على التنازع فعلى

او لتخصيص المعرفة
 بطريق متعدي بنفسه
 بتفصيل اظهار الصواب

الاول يكون المعنى فلا يتصور طلبها من المناظر وان كان قد يتصور طلبها بنفسه
 بالتوجه الى الوجود كما اذا كانت المعرفة في نفس الامر ولم يكن له معرفة
 بها فليس هذا الجواب اشارة الى صواب السؤال بورد في هذا المقام من انه يجوز
 ان يكون المعنى معلوما ولكن لم يكن له علم بالعلم فينبور الطلب
 لكنه لا يستقيم على تقدير عدم تعيين الطلب بكونه من المناظر وقد يجاب
 عن السؤال المذكور بان المراد بمعرفة الحضم المحض الى الصحة كونها
 معلومة لغير اعتقاده سواء كانت معلومة في نفس الامر ولا يثبت
 وعلى الثاني يكون المعنى فلا يتصور ان يطلبها الحضم المناظر حيث
 انه مناظر فليست ملقوله وان ادعاه **قوله** وان ادعاه
 وهو الحضم نسبة نظرية او بدلية **قوله** مجرد اعراض الدليل والتبعية
 ايضا بوزنية كسبائه وانما وجب هذا الخبر بانه يخصيل الحاصل محال
 والمحال لا يجوز طلبه **قوله** المناسب للمطلب سواء كانت مجردا
 عن غير المناسب للمطلب ايضا ولا كما اذا ادعاه كسب الدليل الظني
 وكما المطلب برهانيا لكنه التقييد صحتها يستلزم التقييد فيما يأتي
 ايضا فقدم التوضيح هناك اما لظهوره مما ذكر في هذا المقام او
 ليعتد طلب الدليل او النسبة الغير المناسبة للمطلب كما لا يخفى
قوله بطريق الاستخذام الاستخذام طريق من طريقين تحسب الكلام
 وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضمير الاخر او براد باحد
 ضميريه احدهما وبالآخر الاخر فالجواب لفظا له معنيان الاول الكلام

الذكر كان نسبة خارج تطابقه ولا تطابقه والثاني مدلول
 هذا الكلام اذ لفظ الخبر يطلو على المختص والمفرد والمفرد
 اما اشتراكا واما حقيقة ويجازا والمراد بالمعنى المجازي فابر
 بلفظ الخبر معناها الاول والا وهو الكلام اللفظي وبضمير
 معناه الثاني ثانيا وهو الكلام المعنوي **قوله** اما على التفسير
 الاخير المذكور به زيل قول المصنف اذ نقل خبرا وبها نذكر احوال الكلام
 على التفسير وحمل الخبر على الكلام بالمعنى المعنوي **قوله** فظا
 الخبر على هذه التفسير به شمل المفرد والمركب الناقص والاشاء
 ولا شيء من ذلك يصح للمعنى **قوله** واما على الاول وهو ان يحمل الكلام
 على التمثيل على المجازية النسبة وهو نسبة الفعل ومعناه
 لا يشترط خبر ما هو بناؤا وفعله كاشي كالفاعل والمفعول به و
 المصدر والزمان والمكان والسبب سمعنا خبرنا بحمل الخبر
 انه يكون في نسبة الفعل وهو الاقراء الى المعنى وهو لفظ الخبر
 فانه الالفاظ قوايب المعاني ويحمل ان يكون في النسبة الى السبب
 فانه الالفاظ كبرها **قوله** والحزواي او يحتمل الكلام على المجاز
 والحزواي هو الكلمة التي تغير اعراسها بخلاف لفظ والمعنى في ان
 ادعى معنى الخبر وفيه الغايبا حال المدعى مطلقا لا حال مدعى
 الخبر المنقول وظل المعيار في تفتي ذلك فليزيم استخدام معناها
 ايضا **قوله** فالمدلول ووظيفة المناظر هي دقاة الدليل

بالمعنى في تغير الاستخدام
 ما هو الاعم من المعنى
 القبيح

مطابقة

اي الدليل صحيح اذ كان
 وظيفة الخضم في الطلب الدبر

لم يكن للثبوت في المقدمة وجه ظاهر **قوله** والدليل لغة المرشد قد يقال
 ان الارشاد هو الهداية وهي الدلالة الموصولة الى البغية فيكون
 الارشاد اخص من الدلالة فلا يصح تفسير الدليل بالمرشد وقد يجب
 بان هذا التفسير مبني على نزاد الارشاد والهداية مع الدلالة
 كما هو منزهة عن النسبة والجماعة وهو الذكر والناصب
 وما به الارشاد وفيما الدليل على الصانع هو العالم والصانع والعالم
 وقوله وما به الارشاد وعطف على المرشد فلقد قيل ثلثة معان اول المرشد
 معناه ولا يبعد ان يكون عطفا على الناصب او الزاكر فيكون
 الدليل للمرشد وهو المعاني الثلثة فانه ما به الله الارشاد وبما
 المرشد مجازا لا العقل قد سئل الا ان يقال للسكون انه قاطع
 وقد يفرض بان يبعد ما فيه من اطلاق لفظ المرشد على معناه حقيقة
 ويجازا مع الا انه يؤوكل بانه الدليل لغة ما يطلو عليه لفظ
 المرشد وانت خبر بان هذا التأويل لازم على التوجيه الاول
 ايضا لانه لم يزل اطلاقه على معنيتين الحقيقي مع المعنى الناصب
 والذاكر وقد يقال فعلى هذا التأويل يكون المرشد مجازا وبنحو
 عنه في التماثل اللهم الا ان يقال ان هذا التفسير لفظي ماله
 التصديق والحكم فافئنا **قوله** ما يمكن التوصل فيه هذا الامكان
 هو الامكان الخاص بمعنى التوفيق الدليل بالضرورة في ظرفي
 التوصل اي يجوز ان يتوصلا ولا يتوصلا وكذا تأخذ ما مكانا عاما

فجانب الوجود اي لا ضرورة في عدم التوصل او اعترض بان
بشأن عدم التوصل مع النظر الصحيح فلا يجوز ان يؤخذ مكانا
خاصا واجب بان يؤخذ بالنظر الجواز وقوع النظر الصحيح و
عدمه لا بالنظر في التوصل وعدمه مع تحقق النظر فاعترض
بان هذا التوفيق يصح على نفس المدلول واجب بان ان اراد ان يثبت
على المدلول بالنسبة الى نفسه اضر فهو كالم ولا يجوز فيه ان
يقع ان يكون الشيء مدلولاً لشيء ولا لشيء اخر وان اراد ان
انه يصح عليه بالنسبة الى نفسه بمعنى ان المدلول يكون التوصل
بالنظر الصحيح فبه الى العلم بنفسه فلا يتم صرف التوفيق عليه اذ معنى
النظر والتوصل وتكبر قضية بأباه ثم انه فائدة اذ راجع الى مكانه هي
التبعية على ان الدليل حيث يقع دليل لا يعتبر به فيه التوصل بالفعل
بل يكفي مكانه فلا يخرج عن كون دليله بان لا ينظر فيه اصلا وفيه
ايضا الى مذهب اهل الحق قوله يقع بمعنى بتجسيم النظر
ان بالنظر الصحيح وهو ما بمعنى مجموع الحق اليقين او الترتيب
اللازم للحركة الثانية او الملاحظة اللازمة للحكمتين على اختلاف
وصحة مبنية في علم الميزان او في احوال التقييم المحدود
وكمثال ان يكون التقييم المدعى انه اشارة الى مذهب المشهور
وما قبله ان اشارة الى مذهب التحقيق بما الحقيقة بان يراد
بالنظر فيه ما يتبادر النظر فيه وفي صفاته واحواله كما

كما

اخفاء الحار **في** ورد بان لا ضرورة في مسودة المنع والتفرض
بكونه تبارك تلك الصورة غير ملزمة عند المانع فليس ولو لمست
فيجوز ان يكون التفرض والمعارضة بعد المنع والمطالبة تبرعاً للمانع
كحال التقوية في بيان الخل في دليل المعلق واشارة الى انه لو دفع المنع
لا يجه عليه هذا الحد ولا يفياء التفرض والمعارضة بعد المنع والمطالبة
غير مقبولة عندهم بمعنى انه لا يصح الجواب عنه بغير مقدّمات دليله او بتفرض
دليله فقط كما ان الصادرة المذكورة غير مقبولة عندهم عندهم
بهذا المعنى كما يجب علينا ملزمة يعتبر اطارا لبيان قدره لا يجوز ان
يعتبر اطارا في الاستدلال على بطلان المقدمة المتهمة ايضا فليتنا **مل**
وظيفة لفظية يعني ان هذا الاعتناء رفر وظائف اهل العربية الذر
يبتنونه مناسبات اللفاظ بعد وقوعها على تجميع مخصوص فيصير منهم مثل هذا الاعتناء
واما كون الفرض مقبولا او غير مقبول فليس من مباحثهم بل هو من
مباحث عقلية فلا يجمع فيها مثل هذا الاعتناء **في** لا مراد الناقض
اليعني ان مراد الناقض ههنا نحو برادة التفرض وتعيينها بادة اجتماع
فيها المنع والتفرض والمنع والمعارضة فليكون الحامد بهذا التفرض بصورة
الا اجتماع بان الدليل جار فيها مع تخلف المدعى عنها والمناقضة فتد
المذكورة بان يعتبر اطارا لبيان تخلف المدعى عنها مع عدم التوصل للحجج
اصلا لا تقيا ولا اثباتا مع عدم التوصل للحجج اصلا **التمسك** مع
ان التوفيق له تقيا واجب والا يلزم الاعتراف بفساد الدليل فانه يستلزم

تسليم الخ الجواب ايضا والديبر الذي فانه يجوز فيها مختلف عنه المدعى
 فاسد وفيه نظر فانه الاستدلال المذكور لم لا يجوز ان يكون عدم النقص
 للجواب لا تسليم بل بسبب ان السبب كونه ظاهرة او غير ظاهرة
 ولعل وجه التامل هو الاشارة الى هذا ويحتمل ان يكون هو الاشارة الى
 ردود مثل هذا المنع على الجواب الاول ايضا كما قد استرنا عليه **قولهم**
 واعلم ان المراد من قبوله اه هذا ما يستفاد من كلام البعض وقار
 الخشيب ما فهمت من كلامهم ان النظر الى السبب كونه مذكورا والمنع
 مع الاستدلال منه الحق العزل عن البحث والحكم بالالتزم عليه
 من غير حاجة الى اثبات المقدمة المهمة لانه ترك ادب المناظرة الواجب
 رعاية بطريق الموضوع المتخلل الاتحادي هذا عند الجمهور وما
 العبد من فقد خالف هذا الوضع ووجب على المعلق اثبات المقدمة
 المهمة انتهى ويؤيده ما روي عن العبد انه قال معاني رد الغيب
 لا يجدي نفعا لانه بالعباية يتحقق الجواب عنه ايضا انه قال رد الغيب
 وعدم كماعه لا يفي المعلق في اثبات ما هو المرد عليه هذا وفيه هنا يمكن
 ان يحل النزاع على اللفظ وقد قال به البعض في قبوله ابتداء
 اي قبول استدلال المعلق على مقدمته سواء استدل اصلا قبل الاستدلال
 تخليها بعد التوضيح لرب الغيب ثم الصفح التوضيح ليس اولى من العكس فينبغي ان يقبل الصفح التوضيح
 المخار بالاستدلال مطلقا ورد بان ليس للمعلق في قانس الترجمة
 ان يتوض عن الديبر اسائر غير معارضا اصلا وفيه نظر فانه ان اراد

تخليها بعد التوضيح لرب الغيب ثم الصفح التوضيح ليس اولى من العكس فينبغي ان يقبل الصفح التوضيح
 او لم يستدراصح

بالدليل

بالدليل الغير المعارض ما لا يكون معارضا في الحال فهو لم لا يجوز
 ان يتعوض له باعتبار كونه معارضا في الحال ليقطع الاشكال من رد الامر
 ولم يبق للسائر الجواب لان يتعوض عن تلك المعارضة اصلا وان اراد
 ما لا يكون معارضا اصلا في الحال فهو على تقدير صحة غير معتبر ههنا
 فانه دليل الغيب معارضا في الحال او ايضا ينقص هذا الوجه بالتعويض
 ان هذا النقص الاجمالي لا يوجب واجيب بانه النقص الاجمالي مع شأبه
 راجع الى المعارضة في الحقيقة فلا يصح في عليه ان غير معارض اصلا
 قد يجاب ايضا بان الكلام في الديبر وان هذا ليس بدليل قائل
 وكفى ان ينقص هذا الوجه بالتعويض لرب الغيب المعارضة التفسيرية
 ايضا فانه موجب موجب ويجاب بانه معارض لرب مقدر فان قلت
 دليل الغيب ايضا معارض لرب مقدر قلت يعتبر السائر
 التعارض لرب المقدر في المعارضة التفسيرية كما حقق في محله ولا
 يعتبر في الغيب باعتبار المعلق لافلا طائل تحت برهون من قصور الكلام
 فتأمل ثم انه يمكن ان يقال كما ان الكلام على السند مقبول اذا كان
 استدلالا بالمنع وكان يترجم من رد المنع واثبات المقدمة المنوعة
 كذلك ينبغي ان يكون الكلام على هذا الديبر ايضا ولو ابتداء مقبولا
 اذا كان رد من وجب الدفع بالمنع واثبات المقدمة المنوعة **فصل**
 يتقبل الاتفاق فيه ان لا كاه المراد بقبول انه يصح الجواب عنه بمنع
 مقدما دليله وينقص ويسلم دليله فقط فلا يصح القول بانه بعد

الاستدلال

على مذهب المنكهي انما ينبغي بان جميع الممكن مستندة الى الواجب
فما ابتداء او بطلان فلا يكون في العيني قضاء كقضاء
ههنا على واحدة نظرية القول بان الدوام لا ينفك عن اللزوم انما
يصح على مذهب المنكهي لا على مذهب الحكماء فليكن هذا على ذكر منك
فانه ينفك في موضع **فقال** ان الاتفاقية التامة مصدرية اي كونه الاتفاقية
اتفاقية واعلم انهم عرفوا الاتفاقية بما صرف التالي فيه على تصور صرف
المقدم للعلاقة موجبة لذلك واللزومية بما يكون ذلك للعلاقة
موجبة ثم انما تحقق بعضهم ان الاتفاقية من غير علاقة موجبة
الحكم لا يتحقق الا بموجب وجوبه ووجوبه بين الاتفاقية
واللزومية بان العلاقة في الاول نادرة الوقوع بخلاف الثاني و
بعضهم وجد بانها في اللزومية مشعور بها بخلاف الاتفاقية فالتاثير
بني كلامه ههنا على هذا الخبر فقال لا الاتفاقية بالنظر الى علم الحاكم
لا بالنظر الى نفس الامر وان كان هو المتبادر من الظاهر والخاصة
ان وجد علم الحاكم بالعلاقة فهي لزومية والاتفاقية وانما هي
نفس الامر فالجواب عن مواد اللزومية يعني ان الاتفاقية كلها اتفاقية
كانت او لزومية انما هي علاقة موجبة في نفس الامر وبالحكم ان كانت
الشرطية الماخوذة في مفهومها النسب اتفاقية كان ينبغي التمسك
لما كان تلازم في نفس الامر وانما لم يكن ذلك التلازم مشعور
فلا يبرح ايضا فكله ولا يستلزم انتفاء احد المتساويين

انتفاء

انتفاء الآخر وبذلك ان يقال ان المراد بالانتفاء وعدم الانتفاء
ههنا انما هو بالنظر الى العلم لا بالنظر الى نفس الامر فالمعنى انتفاء
اللازم يستلزم انتفاء المعلوم بالنظر الى العلم ولا يستلزم
انتفاء احد المتساويين انتفاء الآخر بالنظر الى العلم **فقال**
ان اللازم اعم من اللازم مطلقا ومن هذا يؤخذ وجه للعدول عن الماور
الى اللازم فليعلم ان كونه اللازم اعم من اللازم مبني على ما سبق
فان الشرطيات الماخوذة في مفهومها النسب لزومية
فان اللازم لا يكون لازما للاخص لانه كلما تحقق الاخص تحقق
الاعم فلا يرد ان المصطلح يتعرض للاعم ولا يحتاج الى الجواب
عنه بانه انما لم يتعرض للاعم لكونه نقيض مضمحل لانه السند
لوكا اعم كما ان جماعا للمقدمة المنة او لوضوحها تحقيقا لمعنى العموم
فان نقيضه للمعلول لانه ينبغي بسببه مقدمة او وضوح مقدمة حتى
يرد ان الجواب انتم على تقدير كونه السند مطلقا من نقيض المقدمة
الامة ومن وجه فزعها ولا الى الجواب بانه ليس السند اعم منها صحيحا وانرا
ولم يتعرض له حتى يرد عليه ايضا ان كونه السند لا يتم سندا غير صحيح
لمنوع **فقال** واما اللازم فوجه اي بالنسبة الى نقيض المقدمة المنة كما هو
المشهور واما اللازم فوجه بالنسبة الى اخفاء المقدمة المنة فبعضه فيفيد
نفيه اذا كان لازما لنقيض المقدمة المنة ويمكن ان يحل الخطام على
الجزئية اي فلا يفيد نفيه في بعض الصور فلذلك لم يتعرض له فيسلم على

كمال المذهبين **قوله** انه امكن من كسب الشئ والاشياء يعني ان الضمير
 المستعمل في امكن يرجع الى الشئ والاشياء كمن ليس على ظاهرهما
 بل باعتبار كسب ويجوز ان يرجع ذلك الضمير الى الدفع باحد صفا
 المنفهم من نحو الكلام وايضا ما كان لا يرد عليه الضمير المفرد لا يصح
 ان يكون للاشياء قلبيا للدليل على التنبيه المجاور والمصاحب له
 فوق الكلام يقتضي ان يقال او لا تنبيه اخر بهذا التاكيد اذ كان الضمير
 في به ومقدمة فرفقه فانه اني به فله منع من بعض مقدمته راجعا
 الى كسب من الدليل والتنبيه اما اذا كان راجعا الى الدليل فقط
 الكلام لا يقتضي ذلك بل يقتضي خلافه على ما لا يخفى **قوله** لانه
 لانه يشبه الحكم بالعدالة الاولى بعد انقطاعا عن عرف النظرانية
 لانه ان اريد ان يسمى ذلك في اصطلاح النظر انقطاعا فهو لا يبعد
 كما لا يخفى فانه ان اريد ان يكون انقطاعا بحيث لا يحصل عرض المناظرة
 بالدليل انما في كمال يحصل بالدليل الاول وهو مسمى على ان الكلام
 في مطلق الانتفاء لا في الانتفاء المتعدي بغير ثبوت الحكم بالدليل
 الاول **قوله** فانه اراد به ان الفرض اثبات الحكم انما يقال
 المراد ان الفرض في التعليل هو اثبات الحكم فلا يباي حصول ذلك
 الفرض باي دليل كان واما مشكوك في صحة العلم الاول عرضا لا ابنا
 فانه هو ان ثبوت الامر من غير ثبوت الاول والواحد ايضا يمكن ان يقال
 المراد ان الفرض الاحلي هو اثبات الحكم فلا يباي حصول باي دليل كان
 وعدم

قوله

وعدم حصول الفرض الغير الاحلي فلا يباي **قوله** وضعف هذا لانه ان اريد
 ان يكون الكلام بحيث لا يحصل المرام من المناظرة وهو اظهار الصواب فهو
 ثم وان اريد ان لا يحصل المرام المعلن اعني صحة دليله الاول وان حصل فرض
 المناظرة فهو غير مفيد بهذا الوجه حيث لا يخرج المناظرة فانه وان
 كانت راجعة الى الدليل انما ليست فرض حيث لا يخرج **قوله** قد سمعت ما يتعلق به
 عند نزول قوله المقبول لا نقبال من ان في الكلام تعليل او تنقلا او غرض
 معطوف او مبتدأ لانه لا مناظرة له في قوله ورد بان عدم الشاهد له ورد ايضا
 يجوز ان يكون مناظرة قضية جردة او مع السند كسب اليه التنبيه واجب
 بانه منع الدليل معناه منع مقدمه غير معينة ومنع ذلك بطريق المطالبة
 غير متوجه ونوقش جميع كل من المقدمتين كما ذكرنا اليه في الجواب **قوله** واجب
 بانها اخذت في ان سدلانه ان سدلانه مابد (على فساد الدليل والتركيب
 انما يراه فساد الدليل لا يدر على فساد الدليل ونوقش فيه بان سدلانه
 على فساد الدليل على المقارنة كما يدعي عليه في ظاهرة كلامهم في مقام التعليل انهم
 لم ينفوا ذكره في قوله لظهوره والقول بانه المقارنة اهم من الخارجية والعلوية
 في الصورة المذكورة وان لم يقارن المنع بالشاهد خارجا لانه قادر به
 وانهما في كونه متساويا يستلزم جواز النقص الاجمالي بالمقارنة الخارجية مطلقا
 وهو مسمى في الجواب بانه يراه التعليل اخذت في ان سدلانه كونه مكافئ
 وهو لا يباي اعتبار السند اللازم وهو ايضا في كلامهم على السند بانه لا يصلح
 للسند به وحاصله تسليم المنع واظهاره فسادا لزمه دفع التوهم صحة على ما خرج به

يسر انما المقدمة المنقولة
 وهي ان عدم الشاهد هو

الحق أبو الفتح اه قلت ان اثباتا للعدم المنة فوجهه ان جبراهه الخالف العقل
 داخل في الشاهد وكما كان بديهية العقل داخل في الشاهد فعدم الشاهد
 يستلزم كونه مكابرة قلت فالكبر كمنوعه اذ يجوز ان يكون فساد الدليل
 معلوما للمناظر في الاستدلال فعدم الشاهد كونه مكابرة هذا لا يمكن ان يقال
 في الجواب في اصل السؤال ان عدم معرفة المناظر في الدليل كذا في وجوب غارته
 ان الشاهد بديهية داخل في المعرفة انهم لم يتصوروا ذلك في ظهوره وبعده
 فساد الدليل بديهيا ومعلوما للمناظر ثم هذا العبد الذي لا بد منها
 في منع الدليل لا بد منها في منع المدلول ايضا احدهما مقارنه ان الشاهد
 والثاني عدم المعرفة فذلك الحق الاول وترك الثاني هناك ايضا اكتفاء بما
 كما صنفنا في خلاف الحكم في الدليل المراد هو الحكم الذي في النتيجة بقرينة
 قوله ونحوه بقرينة قوله فانه لولاه لا يمكن حمل الخلف الا لازم من
 المدلول ودور مثل الدور والتسلل في الخلف فانه اذا استلزم الدليل فساد
 كذا لازم مختلفا من قطع ضرورة ان ذلك الفاد الا لازم غير متحقق في
 الواقع فلما قاراه الحق روح ونحوه امتنع عليه واخضع بخلاف الحكم عن
 الدليل وايضا كاف التشبيه بقرينة عليه فساد الدور والله الا الدور
 والله الحايي بقرينة الباطن والافليس الدور والتسلل فادامنا
 لا الدور المعنى مثلا ليس بفساد وكذا النسبة جاز في الاعتبار
 والمعدوم وغير المرتبة وفي المعدوم غير الجتمه فله المناقضة نقل عنه
 في الحقيقة الظاهرها مناقضة حقيقة ويحتمل الا ان يكون في الحار في

على ما هو في خلاف الحكم
 عن الدليل ويختلف الامر

وكذا الحار

وكذا الحار في نظره يعني ان يحتمل ان يكون المراد بها مهننا ما هو الا ان
 من الحقيقة والحار في القوى والعقل والحذف في عموم الحار **نفسه**
 لا مانع من قوله بالنقض الاجمالي فربما ان لا يجوز دفعه بالنقض
 الاجمالي ان الشاهد يختلف مصادر الدليل في الاستدلال الشاهد بطلان
 الدليل بديهيا فلا يكون ذلك الدفع مسددا ولعل هذا هو الباعث
 على الحق ترك ذلك الدفع بالنقض الاجمالي ويمكن ان يقال ايضا ان النقص
 والعارضة ابطال يطل بالنقض للدليل والمدلول ولا دليل مهننا ولا مدلول
 حتى يطل بالنقض او المعارضة اذ الشاهد يقابل الدليل عندهم واما
 دوات الشاهد بالدليل فيصيح ان يدخل في الانتقار في طلبها به سبب
 كلام ولعل وجه الالباء مهننا ذلك الانتقال فيما يحكي مقابلا للنقض
 في باب جعل الانتقار شاملا للمعارضة نظر في باب جعله
 شاملا للنقض ايضا نظر على تقدير كونه الشاهد غير الدليل
 سواء كان ذلك الدليل عين دليل المناظر او مادة وصورة
 معا واذ كان كذلك فتسمى تلك المعارضة معارضة بالقلب لعبد الدليل
 على المعلن بان يتحول بغيره عليه او كان ذلك الدليل عين دليل المناظر ضرورة
 فقط لا مادة معا واذ كان كذلك فالمعارضة تسمى معارضة بالمثل لماثلتها
 في الصورة فيلزم في الاتحاد في الصورة لا يصح تسميتها بالمعارضة
 بالمثل لا بد من الاتحاد في المادة ايضا اذ المماثلة هي الاتحاد في الماهية
 واجيب بان الاتحاد في الصورة سبب قريب للاتحاد في الماهية

استلزام الخلف لان ذلك شاهد مشاهد

فجعلوه على معنى التصحيح لتبينها بالمعارضة بالمثل ولم
 يلتفتوا الى الاتحاد في المادة او لم يكن ذلك الدليل على دليل المناظر
 بل كان غيره ضرورة مطلقة اي سواء كان غيره مادة ايضا او لا واذا
 كان كذلك فتمسي معارضة بالغير في جميع الاتحاد في الصورة على الاتحاد
 في المادة لكي لا يور بالمثل والثاني بالغير في جميع بلا مرجع واجب بان
 هذا اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح وبان كون الشيء مع الصورة
 بالغير مرجح وبان الصورة متشابه الاتحاد والكمال بخلاف المادة فانها
 فانها متشابه الكثرة والنقص **فلهذا** انما يجب اذا كان منع المدلول
 نظر بالغير معلوم للمناظر واما اذا كان نظرا معلوما لكان مبيها
 بديهيا بالنسبة اليه فلا يجب الدليل فما يفهم من ظاهر كلام المصنف وجوب
 الدليل في منع المدلول مطلقا ليس على ما ينبغي **فلهذا** ويمكن اعتبار المسألة
 يكونان يكون تلك المسألة تعميم الدليل في الصورة والحقيقة وانما حيز
 بان يكون اعتبار التعقيب في حذف المعطوف والاكتفاء ايضا ويمكن
 ان يقال ايضا عدم معرفة المناظر منع المدلول شرط في وجوب الدليل
 لمنع المدلول الا انهم لم يتعرضوا لذلك في ظهوره ليعبروا عن منع المدلول
 معلوما او بديهيا بالنسبة الى المناظر ويمكن ان يقال ايضا ان قولهم
 منع المدلول بر دليل منه بلا حجة دليل سواء احتج الى بيان ذلك
 الدليل او لا كما يحتاج الى اعتبار المسألة في قائله
 لا يجوز دفعه بالنقص وبالمناقضة ايضا لانها مفرا ايضا قوله

قوله لم يلتفتوا الى الاتحاد في المادة او لم يكن ذلك الدليل على دليل المناظر
 ان الشئ انما هو شئ بصورة تدرك
 الا اننا نأخذها باعتبار الصورة على
 امكان استقلال الصورة الا ترى
 الجبر لما كان غير محتاج اليها كيف
 صار صورة فقط

لان معنى عينية الدليل في تلك الصورة اي في صورة المعارضة بالقلب
 اشراكها في الصورة التي هي هيئة الاقتران بآلة الخفية في الاشكال
 الاربعة والخط لا وسط للاتحاد بها من جميع الوجوه واللام بصورة المعارض
 بينهما فانه المعارض يعنى التباين وقد يقال لا يقتضي الدليل من المعارض
 التباين كما في العلاقات العامة الورد وقيل لا يخفى ان الدليل ليس به
 اذا الاتحاد في الحد وسط يتحدان في الصغر كشكل عليه ايضا في اتحادها فيها
 ويلزم من هذا الاتحاد الاتحاد في الكبر في اتحادها كما فيها ويلزم من جميع
 الوجوه وكذا الاتحاد في الكبر في صورة الاتحاد في الصورة فانه ايضا
 يقتزم الاتحاد من جميع الوجوه فلنا **قوله** على اختلاف ثابت
 في تعيين موضع الاشتراك فانهم قد اختلفوا في تعيينه فقال بعضهم
 انه هو الحد الاوسط لكونه العدة في المادة وهو المختار عند كثير من المحققين
 منهم الشارح الحنفى والحنفى ابو الفتح وقال البعض الآخر هو الكبر
 واختاره افضل المتأخرين عصام الملة والدين في كثر الرسالة
 القصد به لكنه لم يبين وجهه ووجهه بعض الاناخير بان النتيجة
 تابعة لافق المقدمتين على ما بين في موضعه بالاتحاد في الكبر
 او لا باعتبار **قوله** والجزء المكرر عطف على الصورة او معنى عينية
 الدليل **فلهذا** اشراكها في الجزء المكرر فبما اي متغيرا او ثابتا
 انه مشتبه مغال الا ان المناظر لم يسهر القياسي هذا رجل غافل
 لانه لو لم يكن غافلا لسهر القياسي في رمضان للابنام في النهار

لان موضوعه مطلوبه يخصه يتحدان في كصغر مع

لانه لو لم يكن غافلا لسهر القياسي في رمضان للابنام في النهار

وينقض ثواب صوم فيقول هذا رجل غير عاقل لانه لو كان عاقلًا
 لسهل اليه الكفر لم يسهروا مثال الثاني كما قال المعتزلة رتبة الدنيا
 غير جائزة لانها لو جازت لانفاها الله تعالى لكانت نفاها وعارضها
 فقال هي جائزة لانها لو منعت لانفاها الله سبحانه ونفاها لكانت نفا
 ها هذا ما سبق من الوطائف هي المناقضة والغصب والنقض يعني
 انهم لم يكرهوا ما يمكن رجوعه اليك الوطائف باعتبارها كالمسحوقين
 رجوعها الى الدفع باحد ما قد عرفت ما يتعلق به اي قد عرفت
 مما ذكره في دفع قوله بالانقلاب في البحث ما يتعلق بهذا المقام ايضا
 فانه لا مانع من دفعه بالمعارضة ايضا كما مر حور في تخصيصها بالدفع باخذ
 الامور الثلاثة بسنن حيد وجعل الانشراحا ملالا باباه سابق كلامه
 تامل واما ما يقال في المعارضة لانها تعارض ما يعارضها
 ايضا فمذموم بان الدليل الثاني للمعلل يجوز ان يكون اقوى من دليل
 المعارض بوجه من الوجوه ولو سلم فحجوز ان يكون مجموع الدليلين
 الدليلين اقوى من دليل واحد وبان المعارضة على المعارضة واقوى
 في كلام المحققين فيكون جائز عندهم ثم انهم يبين المعارضة
 على المعارضة وبين الانشراح الى دليل اخر ان يخلوا الاول باطلا لمعنى
 الخصم المعارض او دليل على اخلافاً في الثاني اثبات المناظر نفس مرماه
 بلا توفيق الا بطلان معنى الخصم لا الاول بل وان لم يزلوا وابقوا المناظر في
 الانتقال لا يتصل سأل بخلافه في المعارضة على المعارضة

ويجوز

ويجوز ان يكون المعارضة بالنسبة الى دليل المعارض الا انه لا يلزم
 ظاهر كلامه ولذا عبر عنه بامتنع بالنزول على انه لا يمتنع بوجوب
 المعارضة في الجنس بالنسبة الى دليل المعارض وهو محل نظر فحجوز
 ان يكون من جنس هو كونه كانه اقوى منه على ما سبقت وان كانت خفية وبان وجوب
 المعارضة في الجنس بالنسبة الى الدليل المستقل اليه من جنس الاول وكذا كان
 اقوى من دليل المعارض بناء على ما في ايضا **فقد** ومعنى كونه اي كونه الدليل
 المستقل اليه سواء كانت المعارضة بالنسبة الى دليل المعارض وكانت
 بالنسبة الى الدليل الاول وللمناظر ان يكون التبريد ذلك الدليل من جنس
 اخر اقوى من جنس دليل المعارض فافهم **فقد** مثلاً يكون الاول اقوى من دليل
 المعارض لا الدليل الاول وللمناظر وان كان هو الظاهر المتبادر وهو
 والثاني في امر الدليل المستقل اليه للمناظر واعلم ان النفاذاً ظهر من المراد
 يسمى ظاهراً بالنسبة اليه ثم ان زاد الوضوح بان سبق الكلام له في
 نعمان ثم ان زاده حتى لا يربط التاويل والتخصيص بسنن انهم ان زاد
 حتى لا يربط اختيار النسخ ايضا يسمي حكماً فكل من وجب الحكم الا انه يظهر التناقض
 عند التعارض فتقدم النص على الظن والمفسر عليها والحكم على الكل هذا
 هو **فقد** او ان يكون الاول اشارة والثاني في عبارة العبارة دلالة
 النفاذ على المعنى الموقوف له الكلام كما كان ذلك المعنى عين الموضوع له
 او جزمه او لازمه المتأخروا ما الاشارة فهي دلالة على احد هذه
 الثلاث ان يكون موقفاً الكلام فالعبارة تقدم عليها **فقد**

ان الدليل المستقل اليه من جنس الاول وكذا كان
 كليل صم

لا غير ذلك مثل ان يكون الاول ظاهرا والثاني مفسرا او الحكماء يكونون
 الاول كالمفسر والثاني كالحكماء او يكون الاول دلالة والثاني اشارة
 او عبارة والدلالة دلالة التعليل على الحكم في شئ يوجد فيه معنى بغيرهم
 لغة الحكم في المخطوطات لا جلة فانها تتقدم على الدلالة لان
 فيها التنظيم والمعنى وفي الدلالة المعنى فقط فيسمى التنظيم سائما
 من المعارض وان يكون الاول قريبا والثاني في دلالة لا غير ذلك
 كما في جنس الاول وفيه الملازمة منه اذ معنى كونه من جنس اخر
 ان يكون من جنس اخر افور كما افور لم يكن من جنس اخر بهذا المعنى
 لم يلزم ان يكون من جنس الاول (لجواز ان يكون من جنس اذ في ايضا
 وحمل كونه من جنس الاول على الاعم من كونه من جنس مساو او اذ في
 بأباه كما في كلامه لا يخفى **قد** ولو كان من جنس الاول ار
 من جنس الدليل الاول للمناظر ويجعل ان يكون المراد دليل المعارض موافقا
 للاحسن ومعنى كونه من جنس الاول ان يكون من جنس الاول غير افور دليل
 المعارض بقرينة المقابلة فتأمل ولا تغفل **قد** من كونهم يلبس
 من جنس واحد اي من كونها متساوية في القوة كما يكونا ظاهريين او
 نصيبا ومفترين لا غير ذلك **قد** في زمان واحد لانه انما يتحقق التعارض
 اذا اتحد زمان وورودها كذا ليس المراد ان تعارض الدليلين هو قوف
 على اتحاد زمان وورودها حقيقة وفي نفس الامر اذا لا شك ان الدليلين المتأخرين
 لا بعدد ان من الشارع كذا بل المتكافئان انما يتعارضان بحيث يحتاج

الى الخلق

الى الخلق اذ لم يعلم تقدم احدهما على الاخر ولو علم كانه المتأخر كما لا يخفى
 بهذا **قد** اراد ان صار معارضة مثل المعارضة الاولى الى اي صار معارضة
 ماثلة للمعارضة الاولى التي بين دليل المعارض مساوية لتلك المعارضة في
 القوة والضعف وهذا على تقدير كونه الاول في قولنا من جنس الاول
 دليل المعارض محل نظر اذ يلزم من كونه الدليل المساوي لدليله غير مساو للدليل
 الاول للمناظر فلا يصير معارضة مثل المعارضة الاولى بل قد يفيد الانتفال
 عن كونه معارضة مثل المعارضة الاولى بل قد يفيد كذا يخفى على المتأمل **قد**
 كليهما شككا وهو كل كلي لم يشا والافراد في حصول (ومصدره عليها بكذا) حصول
 في بعضها اولا او اقدم او اتم من البعض الآخر فالتشكيك على ثلثة اوجه الاول
 هو التشكيك بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية وعدمه كالوجود
 فانه في الواجب اتم واشتد واقوى منه في الممكن والثاني هو التشكيك بالتقدم
 والتأخر وهو ان يكون حصول معناه في بعض بعضها متقدما على حصول
 في البعض الآخر كالوجود ايضا فان حصوله في الجواب الواجب قبل حصوله في
 الممكن والتلخيص الثالث هو التشكيك بالشدة والضعف وهو ان يكون
 حصول معناه في بعض الافراد اتم من حصوله في البعض الآخر كالوجود ايضا
 فانه في الواجب اتم منه في الممكن لانه انما الوجود في وجود الواجب
 اكثر كمالا من ان البياض في الثلج اكثر مما هو في العاج **قد** باحد وجوه
 التشكيك وهي الثلثة المذكورة الاولوية والاولية والاشد والاشد فانه قلت
 فهي وتختلف بالاولوية والا لما صار الاختلاف فيها كمالا فليكن يصح

الاول دليل الاول للمناظر يعني
 انه يصير معارضة مع
 لا من جنس بل من تلك المساوي
 لجواز ان يكون مع

قوله فيكون احد الدليلين اولى من الاخر قلت التقييم باعتبار الاعتبار
ولا يخفى ان الاعتبار الاولية والكثرة غير اعتبار الاولوية وان كان الاقدم
والاكثر اولى في نفس الامر فانهم **قوله** فلا معارضة بينهما اي لا معارضة
من المعارضة الاولى **قوله** مطلقا اي سواء كان ذاتا او ذاتا او غيرهما
قوله الجنس المصطلح وهو كل كلى متور على الكثرة المختلفة المتعاقبة في جواب
ما هو **قوله** فهو من اى دليل المعارض وقوله مطلقا اي سواء كان معارضا
للجنس او لم يكن فيندفع البحث المذكور **قوله** ومنه يعلم حال ما كان اولى بالطريق
الاولى يعني انه يعلم ما ذكرناه لو كان الدليل المنفصل البادى من الاول صار
معارضة اولى من المعارضة الاولى فلا يفيد ايضا بالطريق الاولى
اذ لا ترجح عندهم بالاصولية نظرا لعدم الترجيح عندهم بالاصولية
عدم افادة الانتقال عندهم لجواز ان يكون ذلك الانتقال من قبيل
ترك الدليلين المتعارضين والمصير الى دليل اخر او من قبيل تقرير الحكم
على ما كان عليه لا من قبيل الترجيح فان الدليلين المتعارضين اذا كان
احدهما اقوى برجح جانب الاقوى ويجب العمل به وترك الآخر
اما اذا تساوبا فان علم الخارج يحمل على البسخ والا فان امكن
الجمع بينهما فيجمع ما امكن والا فيترك على حالهما ولم يعمل بهما بل
يعمل بالكتاب لا السنة ومنها ما القى وقوله الصواب ان امكن
والا فيجب تقرير الحكم على ما كان عليه فيردود الدليلين على ما بين في
الاصول فاذا كان دليل المعارض والدليل الاول للمناظر متساويين

في القوة

كما ترجم به السيد الشريف الجرجاني في حاشية المحقق الحاصبي ومعنى
هذا اشارة الى المشهور وهو مع ما قبل اشارة الى التحقيق على ما صدر
عن بعض الفضلاء **قوله** او لا علم التقييم لظهور اشارة الى مذهب
وما قبل اشارة الى مذهب آخر ذكره الا وريتم القطع والظن والتفاني
يخص بالبرهان ثبات بناء على ان اشارة العلم انما هو على التصديق
اليقيني **قوله** قضيتا اى مقفولا ان او مقفولتان فان الدليل
كالقول والقضية يطلق على المعقولات والمسموع اما بطريق الاشتراك
او الحقيقة والجواز **قوله** فصاعدا لتساوي التيسار المركب بظاهر
قوله عنه توحيد التقييم وتذكيره للتبيين على مخرجه الهيئ **قوله**
او يستمر ما دلالة التقييم الحدو اخر من تلبه بانه التقييم يقيم المعقول
واللفظ والمفرد مع ان تعلق الدليل لا يستلزم المدلول واجب
بانه الدليل للمفرد يستلزم ليس برل لانه دلالة على المعقول
فالمفرد يستلزم المعقول بالنسبة الى العالم بالوضع فيستلزم
النتيجة بواسطة التقييم المعقول وفيه بحث اما اول فلا والمفرد
لا يستلزم الا الدلالة على المعقول والدلالة لا تستلزم المدلول الجواز
تعلقها عنه واما ثانيا فلانه مع قطع النقطة عن ان كلف لا يكون الاستلزام
لذاته او المنبأ ورفق له بذاته يكون بواسطة وان كانت
مجردة الله الام لا يقال المراد بالاستلزام بالذات صحتها هو الاستلزام
بغير واسطة اجنبية كما في خياض المساوات لا يكون هناك

واسطة اصلا وامثالها فلا بد من الكلام لا بد من الكلام اذا لم
 بالسنن في هذا المقام ما هو في الواقع لا بد من العلم وان كان هذا هو المناد
 والا يخرج عن الشرف ما عدا البينة لا تحتاج على ما صرح به الجواب
 عنه بان المراد بالسنن انما هو العلم بالسنن انما فقط ومع ان المقام
 امر آخر كلف ومضرة كما مر في حفظ الدليل على قدر السنن انما العقل
 لا يستلزم منه تحقق قضية اخرى لانه العقل لا يستلزم التحقيق التخييل وقد
 يقال المراد بالسنن انما هو الموقوف على النتيجة السنن انما هو لولا فوصف اللفظ
 وصف حال معناه على المساحة **قوله** ان كان برهنا او بالنسبة الى
 الخصم بغيره لانه لا يطلب ان يكون برهنا بالنسبة الى
 الخصم باعتقاده ان لم يكن برهنا بالنسبة اليه باعتقاده لانه
الطلب **قوله** المسعودي صفة نسبة للاذابة فانه منسوب الى المسعود
 شارحه اوله فهو من قبيل نسبة المسمى الى الكسب وهو موافق
 لما نقل عنه اشارة الى انه هو المحنار عند المحن كما انه هو المحنار عند
 على ما اشار اليه في التمهيد بهنا حيث قال بل هو موافق بمعنى التنبيه
 ايضا وهذا مما اختاره الفاضل العصام وانع بك المحنار ايضا
قوله ان بعض النسخ هو الفلوات وذلك بعض هو المنع
 الجاز للفكر والنسخ الشبيه بالمعارضة التقديرية انوار بالمنع
 الجاز المعنى والحذف والنسخ الحقيقي والمعارضة الحقيقية ايضا
 تأت صهنا اذ لانه المدعى مدقلا بالدليل الغير المناكب للمطهر للطلب

ان يكون

على ما

على ما كان في النقل فتدبر في حالها لم يرد من شمول البينة اليها
 واختار تركها استقامة الشريعة على قدر العمل على الكلية **قوله** قلت
 لا بد ايضا اي كما انه لا بد من عدم الوقوف لا بد ان يكون المدعى ملتزم
 العلم للمناظر بالنسبة الى الخصم ولا بد ايضا ان لا يكون برهنا جليا
 بالنسبة اليه باعتقاده ان يحمل قوله او التنبيه على ما هو موافق
 لما نقل عنه هناك لا على ما هو المستفاد من كلام اشرح المسعود
قوله وان يكون مسلما اي عند الخصم لانه اذا كان مسلما عنده لم يحز
 طلبه فيه نظرا لانه قد يحوز التسليم ظاهريا والمطلب برهنا فيجوز
 الطلب الا انهم الا ان يثبت التسليم بالمناظر للمطلب فليست
 ايضا اي كما انه لا بد من التيقيد بعدم الوقوف **قوله** الا ان حاصر يقيد الحسنة
 بعينه المراد بالمناظر هو المناظر حيث ان المناظر للمناظر ليس يقيد
 المعنى بهنا وان ادعى المناظر حيث ان المناظر فلا حاجة الى التيقيد بهنا
 يكون المدعى ملتزم الصبي ان كل ما لم يكن كذلك ليس من تلك الحسنة
 والثاني داخل في عدم المعرفة اي يستلزم كذا العقل عنه وفيه نظر
 لانه ان ارد بان لا يكون المدعى مسلما ان يكون ما مرث ان ان يلزم في الوقت
 وقبله ولو صورة كما في الاصول الموضوعية التي تلزم في العلم على سبيل
 حسن الظن وكما في المصادرات التي تلزم في الوقت مع استنكار
 وسكت وتلك الى ان تبين في موضعها كما هو انظر من كلام
 المحنار في ذلك فهو ممنوع وان ارد بان لا يكون مقبولا عند الخصم

شهادة البكالوريا المرفقة بالحاصلة
من الامتحان، ص

ثم هما وبكر، اجراء انكس التي فكرها
بعض الفضلاء

أنه المراد بالطلب هو الطلب من المنزل
وحيث هو

او المنوع المتعددة او الكل فيصدق التوقيف على جميع افراد المنوع قال
 الحنفي ابو الفتح المراد اما المقدمة المعينة كما يتبادر منها وهو المشهور
 فيما بينهم واما اعم من المعينة وغير المعينة انتهى فتوصلت ههنا على
 المتبادر المشهور بنظر قوله الا في كذا الصواب هو التقييد بعدم
 التقييد في منع الكروا حملت على الاعم بنظر قوله السابق المعينة
 اللهم الا بقا الاختار عنده ملاحظة ان التقييد في شرط ابطال التوجيه
 في منع بعض المقدمة لا في منع كلها فانهم قبل الاقرار به بتارة المقدمة
 في غير اضافته الى الدليل لا اعتبار الدليل في مفهومها بمعنى غير اضافتها
 اليه فتولوا لا مضافة لكونه قرينة محضه للراد من بين معانيه فانها
 معاه متعددة كما هي فافضلت اليه بغيرها فاعتبار الدليل كما
 اشار اليه في كونه **قوله** والمقدمة المقدمة تقارر العرو على ما يتوقف
 عليه من العلوم العلم وعلى طائفة من اجزاء الكتاب قدمت امام
 المقصود وعلى قضية جعلت جزء قبلها وجمعة وعلى ما ذكر ههنا في
 ههنا لا مضافتها الى الدليل اما بالمعنى الآخر او بالمعنى الثالث والظاهر
 من كلام السيد الشريف قدس سره في تعليلاته على الرسالة العنصرية
 انها بالمعنى الثالث الا انه لما كان هذا يستلزم اختصاص المنوع بما هو جزء
 الدليل وعدم جريانها في الشرائط وذلك ان كتب القوم مشحونة بممنوع
 يمنع الشرائط من الشارح ملاحظة بانها بالمعنى الآخر فتارة المقدمة ههنا
 بمعنى ما يتوقف عليه الدليل او من حيث هو كذلك السلاب والتنفذ

بحر في

بمعنى هو في نفس الامر مقدمة وبهذا يستغنى عن التقييد في توقف المنوع
 لئلا يصدق على طلب الدليل على موقع كذا **قوله** في حيث ذاته او من جهة
 صحة اما للتصريح بما علم الترتيب او لدفع الوهم والاشباه بالبيان
 والاشارة الى اوجه الاولوية في التوقيف المشهور والوجه اخباره
 على ما اختاره السيد الشريف لا اختار فيلزم **قوله** على الشرائط
 كما يجب الصواب وكيفية الكبر في الشكل الاول وفيه فقط اي لا على
 اجزاء الدليل بل الا **قوله** وبمعنى على نفس الدليل ايضا مع انه
 ليس في الافراد كما بعض الافاضلة على كفاية التسمية الفحشية ان المتبادر
 مما يتوقف عليه صحة الدليل غير فاسد وما كان يكون بالجزئية والشرطية
 فقط ولو لم فالمتبادر منه عرفا ما يتوقف عليه الشيء من جهة ذاته و
 حصوله لا ما يتوقف عليه من جهة قيامه ونفس الدليل من قبل الثاني على
 ان التنقذ نافي من عدم التقييد بين ما يتوقف عليه صحة الدليل فانهم
 فانهم وان امكن دفعه او دفع هذا الايراد بتلخيص ولعل
 ذلك التكلف ما رثا اليه الحنفي ابو الفتح اما في دفع الاول فبان
 بغير انه المراد بالتوقف ههنا اعم من ان يكون بلا واسطة او بواسطة
 وصحة الدليل يتوقف على اجرائه بواسطة نفس الدليل فيصدق
 التوقيف عليها ايضا تأمروا ما في دفع الثاني فبان بغير انه المراد
 بالتوقف على التوقف على صحة وجه لا بعدد التوقيف على نفس الدليل
 والا لزم توقف الشيء على نفسه او بانه يقال كلمة ما عبارة عن الغضبية

وبين ما يتوقف عليه صحة انتهى
 نفس نفس الدليل ما يتوقف عليه صحة
 لا ما يتوقف عليه صحة الدليل صرح

والدليل ليس بيقينية لكن الكلفة كما لا يخفى قال بعض الافاضل **قوله**
 اضافة الصحة الى الدليل في قياسه وقطبته لدفع هذا التفتق كما **قوله**
 دون ما ذكرناه فانه لا يصدق على نفس الدليل ويصدق على
 الشرائط وغيره من المقتضى بل لا تكلف **قوله** واما قبل الخاتمة
 هذا مشترك المورد ودين التوفيق المذكور والتوفيق المشهور
 يعني كالمعنا اما ان يراد بها اليقينية وان كان خلاف الظاهر
 فانه في قياسه يخصص العام في مقام التوفيق في غير مرتبة مخصوصة
 فيستغنى التوفيق عن كل شرط فانه ليس بيقينية
 مع انه انما اراد واما ان يراد بها مطلق الشيء كما هو المنكب للمع
 كلمة ما فيستغنى التوفيق عن شرطه فانه يصدق على علم المستند و
 فكله وغير ذلك من العلل مع انها ليست بمقتضى **قوله** فمرفوع الخ
 اختيار الشيء ثالث قال بعض الافاضل هو اذا كان ما ارتكبه بعض
 الافاضل بعيدا عن بل فالدلالة ان الكلفة تكلف بعد اخر من خرج
 سوى الفساد ومنه غير مرفوع لا سيما في مقام التوفيق انتهى فانه اذا
 القضية بما تكلف وتعميمه **قوله** تكلف آخر **قوله** والعرض على توفيق
 المقدمة الخ المعنى من الافاضل العصام رحمة الله السلام في شواهد **قوله**
 القضية ثم انه لا يخفى ان يكون الاخر اصيل انما يتوجه على توفيق
 المنع بالتوفيق المذكور حيث اخذ فيه المقدمة الموقوفة بهذا التوفيق
 لا على توفيق المقدمة الا انه لا كانه المنشأ وتوفيقها سبحانه

قوله

قوله بانه يستلزم ان يحتاج المانع كما يصدق الا فاضلا هذا التوفيق
 انما يستلزم المنع الحقيقي من المانع انما يتوجه على ما هو يتوقف عليه
 صحة الدليل عنه وفي زعمه انما طاب الوفاق او لا فلا يتوجه عليه
 هذا اعتراض انتهى وفيه ان هذا يقتضي ان يكون منع ما لا يتوقف عليه
 صحة الدليل متوجها وليس كذلك فانه لا يجاب عن امثاله هذا المنع
 الا بالدفع لا بالوظائف الا تبين هذا ويمكن ان يقال يجوز ان يكون
 التوفيق بديهيا او نظريا معلوما فلا احتياج حينئذ فلا يستلزم
 الا ان يقال ان الارادة لا احتياج في بعض الصور والمواد تأمل **قوله**
 وانما في بعض الصور والمواد التي لا يشهد في ان منعها موجب كالحا
 الصغرى وكلمة الكبرى اصعب من خطر القناد فان توقف الدليل
 عليها عليها ممنوع لجواز ان يكون موقفا على اندراج الاصف
 تحت الاوسط ويكون بهذه الامور من لوازم ذلك لا اندراج
 ولازم الموقوف عليه لا يجب ان يكون موقفا عليه كما لا يخفى **قوله**
 موجب لا تفرق ان انتفاء اللازم مطلقا ملزوم لانقضاء الملزوم
 كذا قال بعض الافاضل وفيه ان يجري في منع المعنى المذكور ايضا مع انه ليس
 بموجب ويمكن ان يقال ان منع لوازم الدليل انما يكون موجبا باعتبار
 رجوعه الى منع مقدمة من مقدم الدليل فيكون داخل فيه **قوله**
 فيحصل حينئذ ان لا كانه منع لوازم الدليل موجبا فلو كان المنع
 عبارة عن طلب الدليل على مقدمة دليل بالمنع المذكور لا اختل

قوله يستلزم بغير علم انما يتوقف عليه
 صحة الدليل ووجه

وهو وظائف آتية في مقابلة الاستدلال بالمنع والتوقف والمعارضة
 لانه ذلك المنع ليس بواحد في المنع بالمنع المذكور فتأمل وما علم
 وهو في التوقف والتوقف بالمعارضة فظاهر من ان يخفى فالحق ليس بحج
فولم فالاول لم يقل فالصواب لما يحكي في امكان الجواب اولاً لانه يمكن
 المراجع التعريف المذكور في هذا التعريف بحمل التوقف على المعنى العام
 الذي هو عبارة عن منع لولا لا يمنع على ما يستفاد من كلام بعض
 المحققين اولاً هذا التعريف ايضا ليس بصواب كما يحكي ان شاء الله
 ما يترجم صحة الدليل او سواه كانه موقوف على اول وفيه انه يرد
 عليه ايضا من ادعاء ان الاورقانه يستلزم ان يحتاج المانع قبل المنع
 الى ان يثبت كونه المنوع مما يترجم صحة الدليل لانه يحل التوزيع على
 انه غير فقط وايضا يرد عليه انه يصدق على نفس الموعود وهو ظاهر
 بعض الافاضل ان المتبادر مما يترجم صحة الدليل ما يترجمها فحيت
 ذاته وحصوله فقط والمردى ما يترجمها فحيت ذاته وحصوله رتبة
 معاصرة على نفس الموعود فترجم انتمى ولا يخفى عليك انه يرد
 عليه ايضا منع ما يترجمها فحيت ذاته وحصوله غير الموعود بل هو
 نبادر في كل المتبادر ما يترجمها فحيت ذاته وحصوله اذ صحة
 الدليل عبارة عن انتاجه كما مر من ذلك فالتأمل الفاضل
 واجيب بانه لا يجب على المانع الا هذا الجواب ^{الاول} ^{والثاني} ^{والثالث}
 فان بعض الافاضل لا يحكي ان هذا الجواب بظاهره لا يطابق

السؤال

السؤال المذكور لانه منبأ على استدعاء التعريف المذكور ذلك
 الوجوب ومبنى هذا الجواب على عدم الوجوب على المانع فحيث
 هو مانع فالسؤال يزاد والجواب يزاد آخر نعم يمكن الرجاء الى
 منع الاستدلال لكنه بعيد جداً كما لا يخفى ولعله لهذا بادر الى التسليم
 بالعلاوة **فولم** على انه يجوز ان لا يكون المنع مسوعاً الا فيما قالوا
 بالتوقف عليه حاصل ان لو سلم ان يجب على المانع فحيث هو مانع انبأ
 شيء ولا يكفي في كونه منوعاً مسوعاً موقفاً مجرداً لا اعتباراً لانه مانع
 ما انبأ التوقف فيه اصعب من حفظ التعداد مسوعاً موقفاً لم يجوز ان
 لا يكون ذلك المنع مسوعاً الا في انبأ التوقف فيه السهل كجزء الدليل
 او فيه وفيما قالوا بالتوقف على كثر انط الاول بناء على
 ثبوت التوقف في التزاما واحداً وهذا من ههنا يؤخذ الجواب عن الاعتراض
 الثاني ايضا كما لا يخفى **فولم** وفي غيره باعتبار رجوعه الى اشارة
 الى جواب السؤال (تقدير السؤال) ان لا يجوز ان لا يكون المنع مسوعاً الا
 فيما قالوا بالتوقف عليه فانه لو جرد جاز ذلك لبطال حصوظاتك
 الساكن في مقابلة الاستدلال في المضاف الثالث لانه ذلك المنع ووقوفه على
 فيما لا توقف فيه من اللزوم كنه التالي بطل فكذا المتقدم وتقدر الجواب
 انه ان ارد بوقوف المنع المذكور ووقوفه ظاهر فحلم كنه فربعيد
 اذ لا اعتبار بظاهر الجواب لا اعتباراً بالاولى ان ارد بوقوعه
 ظاهر او مالا فممنوع لجواز ان يرجع ذلك المنع بحسب المانع

شئ مما يتوقف عليه ولا يخفى انه بهذا بنى في السور السابق غايته
 انه يرفع به ويؤخذ منه الجواب عنه كما هو ظاهرنا اليه قبل فلا وجه لما في بعض
 الافاضل من انه لو استقيم هذا الجواب لم ينعج العلاوة فليست
 وبان الحصر هو ما عدا ما عدا عن الثاني بان حصر وظائف الرفع
 في النسخة المذكورة استغنى لا على وقوع منع اللوازم الغير الوقوف
 عليها في المناظرات المقبولة غير معلوم بل هو محذور اعتمادا على لا دليل عليه
 فلا يقدح ذلك في الحصر استغنى اذ مناه ليس الا على التبع والاستغناء
قوله على ان اثبات اللزوم اي ولئن سلمنا المذكور اجمعين
 لانهم اذ اثبات اللزوم في جميع الصور والمواد ليس باصعب مما قد يظن
 اليه بل هو ايضا اصعب في بعض الصور والمواد فخرط التقادير فيكون
 المنع في تلك الصور ليس بغيره بل هو ايضا موقعا وكذا في غير تلك الصور
 تلك الصور ليس بغيره بل هو ايضا موقعا بل ما هو جلي بكم فهو جليانا
قوله ثم ان الضمير به ومقدار ما ذكره الضمير به فيه اما ان يرجع
 الى ما سبق من الدليل والنسبة او الى الدليل فقط او الى النسبة فقط
 اذ لا ريب في لا يخفى فانه كان الا ورجح ان يكون قول الدليل المذكور
 في توقيف المقدمة وكذا الدليل في توقيف المنع بان المراد به معناه ما هو
 اعلم من الدليل والنسبة ما في او نحوها كما في التفسير مثلا بلزم فاقية الكلام
 في ايضا قد دفع بان يقال في الكلام اكتفاء بالا صلا ان يبع الاستمرار وهو
 الدليل في المرحوم النادر الاستمرار وهو التنبيه واحالة الحار النزاع

انهم لم يستعملوا اعراض هناك
 وان لم يستعمل الجواب

على حال

فيترك بيان الحار عند اثبات
 تنبيه وان كان في فهو على ظاهر
 الا انه يلزم التباين في

على حال الاصل وان كان الثالث فيعلم حاله ما ذكر في بيان حال الثاني
 كما ان رايه في الحقيقة بهما فلذا لم يشر اليه في الكتاب بل احواله على المتعاضد
قوله لانه ان اراد بالمنع اه ينعى ان المراد بالمنع في قوله لا يمنع
 الدليل اما المنع الاصح من المطالبة والابطال اي الرد في مقابلة الدليل
 واما المنع الاخص وهو المطالبة واما الا بطلان فقط وعلى كلا تقدير
 فربما التناوب الثالث مجرد عليه محذورا ما على الاول فلانا لا نلزم الحصار
 المنع المقارن بشايد يرد على المنع في النقص الاجمالي على الجواز
 ان يكون مناقضة مع السند كما جاز ان يكون نقضا اجماليا فانه السند
 قد يطلق عليه ان يرد فانه اجيب عنه بان ان يرد معناه بمعنى ما يرد
 على ما اذا الدليل في حيث هو كذلك او المراد منه معناه هو ان يرد
 في حيث ان يرد فانه غير السند ونجس المنع المقارن بالحد
 بان هذا المنع في النقص الاجمالي فنقول بربا المنع على المقدمة
 الثانية ع بالمنع مع السند ايضا كما ان رايه في الحقيقة معناه
 واما الثاني وسرارة المطالبة فقط فمنع كلا المقدمتين ع
 ايضا بعين ما ذكر في الاول بل نقول لا يتم التوقيف ع اذ الكلام في المنع ع في المناقضة واما على الثالث
 بهما انما هو في منقول المنع بمقتضى المطالبة لا في المنع بمقتضى الابطال فلانا نقرر محذور
 مع انه يمكن منع المحققين المذكورين على هذا التقدير
 ايضا واعلم ان هذا التقدير منه مبني على كون ما ذكره صاحب
 القيل لمد لا كما ان رايه في الحقيقة لا مطالبة بناء على انه فوجبه

في المنع ع في المناقضة واما على الثالث
 فلانا نقرر محذور

قوله فلا يحتاج الى ان يهدى تأمل لعدته وجهه ما يشير اليه
 من ان تلك البراهمة داخله في ان يهدى ويكن ان يهدى بقر الكلام
 بهذا فلا يحتاج الى مقارنته بشا هدي بقرية السباغ ففهم
 والناظر مكابرة غير مسموعة اصلا لم سواء كانت تلك البراهمة
 داخله في ان يهدى ولا **قوله** فنعلق المنع هو المقدمة فقل للمصنف
 فقل للمصنف انما نفي كلامه على هذا التفسير وان كان غير
 مشهور وجعل منعلق المنع هو المقدمة لا الدليل فان المنع اذا
 بني للمنفرد بسند في الشايع الى المقدمة لا الى الدليل **قوله** وقيد
 فيها لطافة لان المتعلق المنقضي للتعقيب الى فيه نظر لانه
 اراد بالتعقيب التعقيب التفصيلي بان يصرح بمنع كل مقدمة كل مقدمة
 ففهم لولم يعين لطار الكلام ثم لجواز ان يعين بالتعقيب الاجمالي
 كما يقال بعض المقدمة التي كذا وكذا او كل المقدمة بالبرهان ثم
 لا يطور الكلام فلا يجري هذا المنقضي في بعض المقدمة ايضا
 وان اراد بالتعقيب ما هو من التفصيلي والاجمالي ففهم
 وهو لا يجري في كل المقدمة ثم فانه لم يعين عند منع كل المقدمة
 اصلا بالتعقيب الاجمالي ولا بالتعقيب التفصيلي لطار الكلام في
 ايضا كما لا يخفى فلا يحصل اظها را المصواب قريبا لا يخفى
 ان هذا انما يفيد الحسن في التعقيب لا الوجوب وما يشترطها
 فنقول عنه برهنا من ان يفيد الوجوب اذا قيد المقسم في محل تأمل اذا

اذلا

اذلا مدخل لتقييد المقسم في اخاوة هذا المنقضي الوجوب او الحسن
 الا ان يقال المراد الوجوب في التقييد لا في التعيين **قوله** وايضا
 يحذف هو وظائف السائل يمكن ان يقال انه على تقدير وقوعه في مناط
 انقضاء ذلك في ندرته وعدم شموله والتقييد مبني على تخصيص المقام
 بالوظائف لكثير الوقوع وان بيع الاستعمال او على حد على ايراد
 بعض الوظائف التي شاع وقوعها في مقام المناظرة لا على الحصر او على
 تعميم المقام من الوظائف التي يطول بها الكلام فلا اختلا في المقام
قوله ويمكن ان يقال ان من اشارة الى الجواب عن خلا الاختلافين **قوله**
 وهو ما يقول المنع فيه ان يصرح على خفاء المقدمة المنع عنه وعلى التردد
 فيما وعلى براهمة فادسها وعلى براهمة تقيضا وان لم يزل مع المنع
 فيبذل ان يحصر في المنع مع السند مع انهم اتفقوا على ان المنع اما
 مجرد او مع السند اللهم الا ان يقال كلمة ما عبارة عن اللفظ او يقال
 معنى قوله المنع اما مجرد او مع السند ان المنع اما منع لم هو بذكر مع
 السند او منع ذكر مع السند كونه خلا وظائف كلامهم جدا **قوله** لان الغضب
 وقع في التعليل لا في المنع قبل هذا انما يدل على عدم كونه المنع غصبا
 لا على عدم كونه جزء منه فالغضب هو مجموع المركب من المنع والاشتداد
 كما يدل عليه لفظه مع واجب بان يترك على هذا التقدير ان لا يكون مالا يخفى
 الجواب هو مجموع دونه الجزئي لعدم كونهما غصبا مع ان خلا الوقوع
 واعتبار صورة التركيب في النص ساحة لتخصيص الكتاب ويمكن ان يقال

الاشتداد غصبا بل جزء منه ايضا
 وان يجوز

ايضا ان هذا ما يقع اذا حمل المنع على المطالبة فقط واما اذا حمل على
المنع الا على المطالبة والا بطلان فلا يقع قطعا اذا نصب فديع
فيها ايضا **قوله** ولا المنع بسمع الحج فلو كان المنع غصبا او جرمه
لما كان كذلك فتأمل **قوله** والغصب قسم آخر لم يذكره المحرر
فليكن كلامه قاطعا وفيه رد على ما قيل انه ليس ابطار المقدمة
من ازالة الغصب كيف هو واقع في ايضا المناظرة بل هو معارضة
بتقدير الدليل او نقضا عما يشبه على قياس ما قالوا في ابطال
الدعوى من ازالة امر فذه الشاغل اذ دليل الغصب يقتضي كونه
ايضا غصبا وقد ذكره القدم ايضا وقوله وهو واقع في المناظرة
فما في قوله في المناظرة لا يقتضي عدم كونه غصبا لجواز كونه بناء
على جبر الغصب وكونه معارضة بتقدير الدليل او نقضا عما يشبه
اجرا لا يشبهه لا بناء في كونه غصبا بل المعارضة والنقض لا على
التحقيق ايضا غصب كجكي **قوله** الا انه يحل بحل المنع على المنع
الاعم في تدرج في قوله ومع ذلك المراد بالمنع ههنا ليس
المنع المذكور في المعطوف عليه بل هو على المعنى الا على المطالبة
والا بطلان لم يسمي الحكم بطلان المقدمة بل انه يستدل عليه مناقضة
ونقضا تفصيليا مع انه لا يسمى بطلان ذلك بالغصب كما يشترطه
بل المراد به المنع في المعطوف بتقديره في نظم الكلام **قوله**
وههنا اقسام اخرها هذا المحرر بل ايها القدم ايضا فليكن

كلمة

كلامه قاطعا وقد يقال لما لم يستدل عليه كما اننا لا ناكل كلام اجنبى فلا يعذر
اصلا وكلام فيما يعذر فلا يكون قاطعا في اعادة المعصود وقد
يناقش فيه بانه يحل ان يستدل عليه بغيره فلا يكون اجنبيا فتعذر
ويكون ايضا لا بطلان الكلام معنى على ما هو المذكور في كلام القدم فلا يكون
قاصرا بترك ما اقبلها القدم لها ورسا **قوله** ويمكن ان يدرج
بعض هذه الاقسام على المراد بهذا البطلان هو الحكم بطلان المقدمة
بعد المنع او قبله وهو يدعي وايضا يتنبه فانه يمكن ان يدرج في قوله
او مع دليل يتعين الدليل على التنبه بالمسألة او بالتغليب او بالحذف
قوله فاذا غصب امر السائر فغرضه او غرض المصلحة وهو ان يعلم
حقيقة دليل او بطلان فليكن التكليف بين الضمير وبين قوله عليه
ما هو مذكور ويجوز ان يكون كلام الضمير بين السائر يعني اذا غصب السائر
واجاب المصلحة يمنع مقدما لدليل السائر او يقتضيه دليل فقط بناء
على كونه مقبولا ومعوفا فغرضه وهو اظهار الصواب لانه لا يظهر
الصواب بالنسبة الى امر المصلحة فانه ينبغي فيه ممنوعة مقدمة ولم يعلم
ان المصلحة قد ردت على دفع ذلك المنع ام لا ولعل هذا هو المراد من
وانا لم اسمع كذا انه الحجة في البحث او الجهد بالصواب او نقلا
وظيفة المنع هي ان لا يعلم كذا اذ يجوز دفع السائر منع المصلحة
ونقضه في نظر الصواب فانه يقع دليل المصلحة باطله مقدمته التام
الا انه يحل براء الجنية بحل كلمة اذا على الالبها راى نقضا غرضه

في بعض الصور فتأمل **قوله** ولا إذا اجزاه حاصله أنه إذا جاز
 انصب من السائر جواز من المعلن أيضا لعدم القائل بالفضل
 وأيضا المعلن يعبر سائلا بالنسبة إلى دليل الغيب فهو أيضا
 قد ينصب فيهم بعدهما عما كانا فيه **قوله** فيهم بعدهما عما كانا فيه
 قال بعض الخطا فضلا وذلك ظلاله كجوز تلك الطريقة يجب
 أمكانه ذنوبها بكانا الطريقة إلى غير النهاية وقربا قس في بانه
 يريد بالامكان الامكان بحسب نفس الامر فالأجسام هم دائر ويرى
 الامكان الذي في فهمهم كمن لا يحدو ربه **قوله** وأظها بالصواب
 يحصل جواب السؤال مستدر تقديره أن يكون غرضه اظهار الصواب
 لا ينافي كونه العلم بحقيقة دليله او بطلان غرضه أيضا بل **قوله** فانه
 يتوقف عليه ولا يحصل برونه فاجاب عنه بانه اظهار الصواب
 يحصل من غير العلم به وبكس السائل السؤال يمكنه في الدليل
 استغنى عن غرض المعلن يعلم حقيقة حقيقة دليله او بطلانه
 بل في الغرض من كونه التعليل حقيقة هو يعلم حقيقة دليله او بطلانه
 وأما قوله فقد غرضه فالمراد بظهور الصواب فانه لا يحصل
 من غير أن يعلم حقيقة دليله او بطلانه فاذا غصب لا يعلم ذلك
 فيحصل اظهار الصواب **قوله** لجواز أن يكون حقيقة دليله والنسبة
 إلى اعتقاد السائر بانه يكون اعتقاد بطلانه كاشفا عن دليل الغيب
 فاذا وقع انصب يظهر حقيقة **قوله** بانه يدفع امر يمنع مقدر

دليل

دليله او ينقض دليله فقط ذلك الكلام فيم فتأمل **قوله** تنقض هذا الوجه بحجانه في النقص
 والمعارضه وقدر منع الجواب فيهما فانه النقص والمعارضه كاشفا لان في الحقيقة عاونه
 صحتها مقدره غير معينة من دليل المعلن والاعتداد بالمرئيه مقدره غير معينة
 ليس في ذلك المعلن فلا يكون هذا الاعتداد حقيقة حتى يكون اخذ السائر
 آياه غصبا فلا يكون النقص والمعارضه غصبا بخلاف الاعتداد على مقدره
 معينة فانه مقدر للمعلن فهو حقيقة فليست ملوقد يجب أيضا بانه السائر
 لما كان طالبا للدليل من المعلن أو لا كان التعليل حقيقة بالنسبة إلى تلك المقدره
 فاذا غصب السائر ذلك قبل الدلاء لم يلزم انقلاب بكتبت ولا يجوز
 هذا في النقص والمعارضه ولا يخفى ان هذا انما يتشبه فيما إذا كان
 بعد المنع وأما فيما إذا كان قبل فلا وقد يقال أيضا ان السائر في النقص
 والمعارضه مدعى فانه ابطال الدليل والمدلول فنصب السائر
 فيهما كاشفا لروية انه في الغيب أيضا مدعى بفساد المقدره
 على ان الادعاء والابطال أيضا غصب كما مر **قوله** يتخلف المعنى
 وهو المنع وعدم الغيب فظننا فانه مقبولا بالانفاق **قوله** بانها
 غصبا مقبولا فيه غرضه بفساد الدليل فانه نسيم للتخلف والجواب
قوله إذا سأل بجوابه يعني انه قد يكون حاكما بفساد مجموع الدليل حيث
 هو مجموع لكنه بجوابه يعني فاده فيضطر فيه انما يتم إذا عجز السائر
 عن تعيين فساد الدليل وما إذا لم يجر فلا كما إذا كان حاكما بفساد مقدره
 معينة ومنه يتبين فساد الدليل إذا فساد الجواب يستلزم فساد الكل

بالدليل اذ في الجواب يستفهم فهو كبره نقضاً اجمالياً كما مر في
بعض الحقائق وهو ليس بجواب يقيني فساد الدليل **فصل**
في ضبط الجواب في الاضطراب ثم لم لا يجوز ان يمنع الدليل بمعنى ان يطالب
على مقدمة غير معينة من الدليل وما يقال من ان المطالبة على مقدمة
غير معينة غير مبنية لا اقامة الدليل على مقدمة غير معينة ليس في وجه المعلق
فلا يلزم طلبها منه فردور بان عدم التقييد معتبر في جانب المانع لا في
جانب المعلق فيصح الطلب على مقدمة غير معينة بان يفهم المعلق دليلاً
على مقدمة معينة كالصغرى مثلاً ولو قال السائر بعد ذلك ليس المجموع
عندك هو الصغرى بل مقدمة اخرى كما ينشأ عنها اخرى على المعلق دفعه
ايضاً باقامة الدليل على مقدمة اخرى كما في الاول وبعده ان يطالب على
المجموع الدليل في حيث هو مجموع السائر كما كان باعتبار مقدمة غير معينة
او لا يفهم المعلق دليلاً واحداً على صحة جميع المقدمات او يفهم على
كل مقدمة منها دليلاً على صحة ثم يستدل بجمعة كل منها على صحة المجموع
لا يقال السائر في النقص والمعارضة حالها حالكم بفساد الدليل فلا
يصح المطالبة اذ المطالبة تنافي الحكم بالخطأ بالفساد فيضطر
الى الابطال لانا نقول يجوز المطالبة بناء على اخفاء حاله في الحكم بالخطأ
بالفساد اختياراً للطريق الكسب فلا ضرورة فيها كما لا ضرورة في
الصورة المذكورة **فصل** ولا ضرورة في الصورة المذكورة لانه كما
المنع مع السند المأخوذ من ذلك الدليل الدار على انتفاء المقدمة **المقدمة**

اخفاء

في القصة ومبرراتها ربح ولم يكن الجمع بينهما ولكن المصير الى ما تحتها
فانتقل المناظر اليه ولم يكن المصير ايضاً فانتقل المناظر الى دليل ما كان
عليه يغير ذلك الانتقال قطعاً مطلقاً **فصل** عطف تغيير الاصل ونقله عنه
في الحقيقة بينهما فالاجزاء ناظر الى الذات والاولى ناظر الى الذات وكما يكون
الاولى عطف تغيير الاجزاء بمعنى ان يكون واحداً مثلاً بالنظر الى ذات وبالنظر
للمجموع الدليل ليس في ذلك فيكون كل واحد منهما ناظر الى كل واحد منهما
فعل الاول قولنا فاذا دل على حكم دليله ناظر الى الاول فقط وعلى الثاني
مشترك بينهما وعلى كل تقدير ينافي هذا ما ذكره التوضيح من اننا نربح
بالكثر الاصول وكنز جميع الفقه على الفساد بالكثر في صوم غير مبني
انتهى قوله فيكون كل واحد منهما ارضى الاجزاء والاولى ناظر الى كل واحد
منهما اي من الذات والذات وقوله فعل الاول اي على تقدير كونه الاجزاء
ناظر الى الذات والاولى الى الذات يكون المجموع عطف تغيير بالاصل
وقوله ناظر الى الاول اي الى اكثره الذات وقوله نربح بالكثر في بعض
المواضع وذلك اذا كانت اكثره بحيث تنادي في اصول معينة
اجتماعية وهي وصف واحد فمور الاثر فاء المرجح يكون بالحقيقة
بهذا القوة لا اكثره غاية ان القوة حصلت بالكثر فكثر اجزاء العلة
توجب القوة كما في حمل الاثقال والحروب فكثر اجزاء كما في المصادر
اذ المقادير واحد فكثر الاصول والكثر الاول من قبل الاول فتغير
واكثره الاول من قبل الثاني فلم يتغير **فصل** فلا يربح الاول على الثاني

لا يربح في صوم غير مبني ولا في ثقبته وكثرة جمع

بالكثرة بل يصار من الكتاب الى السنة ومنها الى القياس قال العلامة
 الشافعي في التلويح وبهذا بحث ان يلزم من هذا ترجيح الامة بالسنة
 على الاتيين فيما اذا كان الحديث موافقا لاية الواحدة وكذا ترجيح
 السنة والقياس على حديثين وهذا بعيد جدا لانه كما ناعيا رتقوا
 الامة بالسنة او تفوز السنة بالقياس فاذا جاز تفوز الدين باليهود و
 فلم لا يجوز تفوز بما هو شرع وان كان باعبارنا فقط المعارضين ووقوع
 العمل بالسنة والقياس الى المعارضين فلم لا يجوز باعبارنا فقط الاتيين
 ووقوع العمل بالاية السالمة من المعارضين وكذا في السنة وغاية ما يمكن في هذا المقام
 ان يقال ان الادنى يجوز ان يصير بمنزلة التابع لافق فيرجح بخلاف
 المماثل او يقال القياس لا يعتبر متأخر عن السنة والسنة هي الكتاب
 فكلها فالمعارض يتساوى ويقع العمل بالمعارض واليهما ينزل كلام
 الامام السرخسي **فان** لا ما يصلح دليلا مستقلا لا يجوز ترجيحه ولا ينافي
 على الشهادة فانه لا يرجح بكثرة الشهود اجماعا ولا لا يرجح اجماعا بنوع
 زوج او اخ لانه في التعقيب على ابن عم ليس كذلك فتوكلنا في ترجيح بكثرة
 العمل بالدين لا يثبت ثابت والارزاق مستغنى اجماعا فان قلت اللازم
 ثابت عند ابن مسعود في الاخير فانه يرجح عنده على ابن عم ليس كذلك او
 يستحق جميع المراتب ويجوز الاخر فكيف هذا قلت هذا ليس ترجيحي بكثرة
 الدين لا يثبت والاطعام فيه لم يترجح بكثرة الامور **فان** بل لا بد وانما يكون
 المرجح وصفا غير مستقل وربما يقال سلمنا ان الترجيح بالقوة

ولو وصف

فانما هو بآثاره لا بآثاره
 صحيح



والوصف الغير المستقل كذا ناسخ ان لا يحل للدليل بانضمام الغير اليه
 وصف يتوكل به وهو كونه موافقا للدليل الاخر وهو موجب لزيادة
 الظن ويمكن ان يقال ان الوصف الحاصل بذلك الانضمام ادنى
 من الوصف الحاصل بانضمام الادنى من السنة او القياس
 لانه من ان بمنزلة التابع لافق وانما خرفه القياس لا اعتبارا عما
 فوقه وكذلك اضعف من الوصف الحاصل بانضمام ما كان عليه قبل
 ورود الدليل من هذا الحاصل من غير ان ذلك الحاصل فهو في حكم
 السقوط **فان** لهما منافقة على سبيل المعارفة على اي بناء للهوى
 المعارفة منافقة فلورودها على سبيل المعارفة اما كونها على منافقة فلورودها
 معروفة من مقدما للدليل واما كونها على سبيل المعارفة فقط وبقا للنقض
 نقضا تفصيليا على طريق الاجمال اما كونه تفصيليا فلهنقذه بمقدمة
 معينة واما كونه على طريق الاجمال فقط واختلاف العبارة في الموصفين
 حيث اختلفت الاور السبيل والمنافقة وفي الثاني الطريق والنقض
 التفصيلي اما اصطلاح او تفنن فنامر **فان** لاهم متعلق بلا بد
 فترشيد فالمراد به ما من عدم جواز منع المدلول والدليل بالاشهاد
 للدليل او ما من انما ابطالها والمنافقة مطالبة او متعلق
 بلا يحتاج الى شهادته اما من جواز المنع المدرك والمنافقة مطالبة
 الحجة على التمام وعلى الامور افضل النجدة واللام تحت امانة غير
 الحجة خبير على غزاة ناعا ولو ادبه سنه سنه

1110